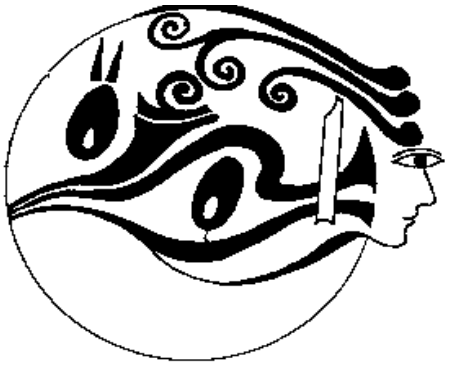

تقرير وضع المـــــــــرأة في اليمن للعام 2006

اللجنة الوطنية للمرأة
صنعاء – مايو 2007 م

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفـهـــــــــــــرس

مقدمة.....

المرأة والتعليم.....

المرأة والفقر .....

المرأة والاقتصاد .....

المشاركة السياسية للمرأة .....

المرأة والصحة.....

العنف وحقوق الإنسان للمرأة.....

المرأة والإعلام.....

الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة.....

توصيات التقرير .....

فريق إعداد التقرير .....

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المقـــــــــــــــــــدمة

يحوي تقريرنا الرابع هذا ،عرضاً تقييماً لأهم المتغيرات في أوضاع المرأة اليمنية خـــلال العام المنصرم 2006 م ، وهو العام الذي ارتبط باســـتحقاقات هامـــة ووثيقـــة الـــصلة بالمتغيرات في وضع المرأة :

- فهو أول أعوام تنفيذ كل من الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة، والخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر (2006 – 2010) .
- وهو عام الانتخابات الرئاسية والمحلية (سبتمبر 2006)، التـــي اثمـــرت تجربـــة ودروس هامة للمرأة اليمنية .
- وهو عام تقديم التقرير الوطني السادس حول مستوى تنفيذ اتفاقية القـــضاء علـــى كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)
- كما أنه إجمالاً، عام مواصلة تبني وتنفيذ الكثير من البـــرامج والمـــشاريع التـــي تستهدف النهوض بأوضاع المرأة وتلبية احتياجات النوع الاجتماعي ، وبالذات تلك المتصدرة لأول مرة لقضايا حيوية كالمطالبة باعتماد الموازنات العامة والقطاعية المستجيبة لإحتياجات النوع الاجتماعي . ولعله من الواضح ان العرض والتقيـــيم للوقائع ذات الصلة بمثل هذه الطائفة المتميزة من الاستحقاقات سيكـــسب التقريـــر حيوية خاصة ،نأمل ان نوفق في تجسيدها على النحو الامثل .

ان تجربة السنوات الاربع منذ بدء إصدار التقرير قد اكدت لنا عامـــاً بعـــد آخـــر ان مواصلة إصدار وتحديث التقرير اصبحا يشكلان حاجة ملحة لا غنى عنها ليس لنا فقط في اللجنة الوطنية للمرأة وفروعها وشركائها، وانما ايضاً للكثيـــر مـــن المؤســـسات والمنظمات والافراد المعنيين بقضايا النوع الاجتماعي وبالشؤون التنمويـــة إجمـــالاً. فعرض صورة متجددة وموثقة عن أهم المتغيرات السنوية في أوضاع المرأة أصـــبح متطلباً تستلزمه أنشطة وإصدارات وعلاقات جميع اولئك المعنيين.

ان مهام التوعية والترويج للثقافة التنموية المجسدة لاحتياجات النـــوع الاجتمـــاعي لايمكن الاضطلاع بها على النحو الأمثل دون الاعتماد المـــستمر علـــى المعلومـــات المتجددة، الموثقة والقادرة على أبراز متغيرات وضع المرأة بموضـــوعية ومهنيـــة عاليتين .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولإعتقادنا بأن ابرز نقاط القوة التي تكسب التقرير سمعة وقبولاً واسعين هي عدم تحوله إلى مجرد سجل سنوي لإستعراض المنجزات والتباهي بها ...فقد سعينا جاهدين لإبقائه وثيقة مرجعية رصينة ترصد وتعالج متغيرات وضع المرأة برؤية نقدية فاحصة ، تبرز إلى جانب المتغيرات الإيجابية مختلف النواقص والفجوات والمعوقات التي تحول دون بلوغ النساء لإستحقاقاتهن المشروعة أو التي تكرس حالة الاقصاء والتمييز الممارس ضدهن. لذلك حرصنا على إخضاع عملية إعداد التقرير لمعايير مهنية كافية ومنهجيات تجعل من جمع المعلومات والبيانات وتصنيفها وتحليلها ثم صياغة النتائج، أموراً محكومة بمقاييس علمية صارمة .

وكنا نطمح لأن تمدنا الآلية المعتمدة لمتابعة وتقييم الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة بالقدر اللازم من المعلومات التي سنستند إليها في إعداد مسودة التقرير قبل عرضه في اللقاء السنوي للمرأة المنعقد في مارس 2007. لكننا فوجئنا للأسف بأن الجهات المستوعبة والمتقيدة بتلك الآلية لاتزال محدودة للغاية،مما جعلنا نلجأ لإنزال باحثات متخصصات بالتحري والجمع المباشر للمعلومات المصنفة بحسب النوع من مصادرها. ومع ذلك فقد تفاوت كثيراً حجم التعاون مع الباحثات واستعداد الجهات لتقديم المعلومات المصنفة بحسب النوع وظل عدد من المختصين في تلك الجهات متردداً أو متباطئاً (حتى اليوم) في توفير المعلومات المطلوبة . لكننا مع ذلك تمكنا من جمع القدر الكافي من المعلومات بالاعتماد على مختلف المصادر المباشرة وغير المباشرة بما فيها الوثائق والتقارير الرسمية كالكتب الإحصائية الدورية وتقارير الإنجاز السنوية لبعض االجهات إضافة إلى التقرير الوطني للتنمية البشرية وغيرها. كما اعتمدنا على نتائج النقاشات والمداولات التي تمت في اللقاء السنوي للمرأة المتعقد في مارس 2007 و ما تنمحض عنه من توصيات ساعدت على إغناء التقرير بالكثير من الإضافات الهامة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المـــــــــرأة

و

التعلـــــــــــيم

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تواصل اليمن سعيها الحثيث للوفاء بما كفلته التشريعات الوطنية والصكوك الدولية من إلتزامات صريحة بشأن حق المواطن في التعليم. ومن أجل ذلك تتابعت الجهود الحكومية لتطوير التعليم ونشره في كافة مناطق البلاد، ولتوجيه الإمكانيات والموارد المتاحة لكفالة مجانيته وجعله إلزامياً لمن هم في سن التعليم الأساسي إضافة إلى إتاحة الفرصة أمام الجنسين على قدم المساواة .

كما أن السياسات والإستراتيجيات المعنية بقطاع التعليم كانت قد أكدت بدورها على ضرورة ضمان فرص متساوية للجنسين للألتحاق بمختلف مراحل التعليم وفروعه وعلى أهمية التوسع في مجال تعليم الفتاة وجرى استحداث بعض الإجراءات التنظيمية في بنية الوزارة للوفاء بمتطلبات النهوض والتوسع في مجال تعليم الفتاة .

وقد وصل حجم الانفاق على التعليم ضمن الموازنة العامة للدولة نسبة تقارب (17%) من إجمالي الانفاق العام وحوالي (6 %) من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة عالية بين نسب الانفاق على القطاعات الخدمية الأخرى، كما أنها تتجاوز المعدلات العالمية للإنفاق على التعليم . ومع ذلك فالمعدلات العالية للتضخم تجعل القيمة الحقيقية للإنفاق على التعليم أقل بكثير من تلك الزيادة الإسمية المتداولة .

وهناك جملة من المعوقات الإقتصادية والإجتماعية ومن عوامل الفساد المالي والإداري التي لا تزال تحول دون القدرة على زيادة أو ترشيد الانفاق العام وتحقيق تقدم كبير صوب الوفاء الكامل بالتعهدات والحقوق التعليمية المنصوص عليها في التشريعات والاستراتيجيات وعلى الاخص منها تلك المتعلقة بضمان فرص تعليم متساوية للجنسين. فمعدلات نمو بعض المؤشرات التعليمية الواردة ضمن بيانات عام 2005 م كعدد المدارس وإعداد الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة والمتحررين من الأمية .... الخ . تشير بوضوح إلى ان الوصول إلى معدلات النمو الكفيلة بردم الفجوة الواسعة في المؤشرات التعليمية لايزال هدفاً صعب المنال وهو أمر تزداد صعوبته عند الحديث عن فجوة النوع الإجتماعي في مختلف مراحل التعليم . فالنسب المحققة لإلتحاق الفتيات بمختلف مراحل التعليم (انظر الجدول رقم 2) لايمكنها بأي حال في ظل معدلات النمو السكاني القائمة والمتوقعة أن تفي بمتطلبات تحقيق هدف تقليص نصف فجوة الإلتحاق حتى عام 2010 م، وهو الهدف الذي أوردته الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة 2006 – 2015 م، ناهيك طبعاً عن تحقيق بقية الأهداف التي أوردتها الاستراتيجية حتى عام 2015 م مثل توفير التعليم الأساسي للجميع وحصول الجنسين على فرص متساوية للتعليم في بقية المراحل وتخفيض نسبة الأمية بين النساء والفتيات إلى نصف معدلها الحالي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إطار رقم (1) من الأهداف المرحلية للإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة "في مجال التعليم"

1-2-1 رفع نسب التحاق الفتيات بالتعليم في المراحل المختلفة لتقليص نصف الفجوة القائمة حالياً.
1-2-2 رفع نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الفني و المهني إلى (20%) من إجمالي الملتحقين.
1-2-3 نشر برامج التأهيل و التدريب لمحو الأمية الوظيفية للنساء ذوات المستوى التعليمي المتدني و ذوات الإعاقة و الاحتياجات الخاصة، و بالذات الريفيات.
1-2-4 نشر محو الأمية الأبجدية في أوساط النساء، خاصة الريفيات، لتخفيض ربع نسبة أمية النساء المسجلة حالياً.
1-2-5 تقليص ظاهرة تسرب الفتيات في مختلف مراحل التعليم بتخفيض نصف معدلات التسرب الحالية
1-2-6 تطوير و تحديث مناهج التعليم لتواكب احتياجات التنمية، و لتيسر للفتيات سبل الألتحاق بالتخصصات العلمية و التكنولوجية و إكساب النساء عموماً المهارات اللازمة للعيش الكريم و المساهمة الفاعلة في المجتمع.
1-2-7 تعديل المناهج للمواد الدراسية المحتوية على نصوص و مضامين تكرس الصورة النمطية للمرأة أو أي شكل للتمييز ضدها.
1-2-8 التوسع في نشر التعليم قبل الأساسي (رياض الأطفال) كي تستوعب (25%) من الأطفال في عمر 5-6 سنوات كحد أدنى خاصة فى الأرياف، مع ضمان نسب إلتحاق متساوية للجنسين.

الوضـع التعليمي للفتــاة

اولاً: في مرحلة ماقبل المدرسة (رياض الاطفال):

رغم اشتمال الكثير من مواد الدستور والقوانين على نصوص صريحة تؤكد حرص الدولة علـى رعايـة الطفولـة وحمايـة حقـوق الطفـل، لا يـزال واقـع الحـال يعكـس تـدنياً ملحوظـاً للأهتمـام والجهـود اللازمـة لتربيـة الاطفـال والعنايـة بهـم فـي سـن ماقبـل التعليـم الاساسـي. ويمكـن ان نتبـين حجـم القـصور فـي تطـوير و نـشر المؤسـسات التربويـة والمعنيـة بتنميـة قدرات ومهـارات الاطفـال فـي مرحلـة ماقبـل التعليـم الاساسـي مـن خـلال المؤشـرات التـي يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (1)
عدد الرياض الحكومية والخاصة وأعداد ونسب الأطفال الملتحقين بها في العام الدراسي (2004 - 2005)[1]

البيان	العدد	أعداد الملتحقين		الإجمالي	النسبة إلى الإجمالي	
		ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث
الرياض الحكومية	63	4911	4272	9183	%53.48	%46.52
الرياض الخاصة	198	4992	3818	8810	%55.87	%44.13
الإجمالي	261	9903	8090	17993	%55.04	%44.96

[1] أعد الجدول وفقاً لبيانات كتاب الإحصاء السنوي2005، الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء –نوفمبر 2006 ، فصل التعليم (صفحة 226-227، جدول 1و2).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فالإعداد المطلقة للملتحقين من الجنسين لاتزال محدودة جداً ولايتجاوز مجموعها 17993 ملتحقاً . والفجوة النوعية وإن كانت غير كبيرة بين الملتحقين من الجنسين لصالح البنين لكنها لاتزال أوسع في الرياض الخاصة، التي يبدو أن هناك تفضيل للأنفاق على إلحاق الذكور فيها أكثر من الإناث .

ثانياً: في مرحلة التعليم الأساسي:

وفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2005/2004 م ، فإن تعداد الفئة العمرية لمن هم في سن التعليم الأساسي (6- 14 سنة) بلغ (5.981.673) نسمة ، منهم (2.943.853) إناث ، أي أن نسبة الإناث ضمن هذه الفئة العمرية تقارب 49.2% لكن عدد اللواتي استطعن الالتحاق بالدراسة من بين هؤلاء لم يبلغ سوى 1.518.509 ملتحقة، بنسبة تقارب 51.6 % فقط من الاناث في هذا العمر (معدل الالتحاق الصافي).

وذلك يعني أن ما يزيد عن 1.4 مليون بنتاً، ممن هن في سن الدراسة الأساسية لم يلتحقن بالدراسة . ويبلغ عدد البنين غير الملتحقين بالدراسة من نفس الفئة العمرية أكثر من 811 ألفاً، وهو رقم ذو دلالة لا تقل خطورة عن سابقتها ، رغم إرتفاع نسبة الملتحقين من الذكور ضمن هذه الفئة العمرية (معدل الالتحاق الصافي) إلى 73.3 % تقريباً لنفس العام . (انظر الجدول التالي).

جدول رقم (2)
أهم مؤشرات الالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي للعام الدراسي 2004 – 2005 م[1]

المؤشر	ذكور	إناث	إجمالي
تعداد الفئة السكانية العمرية من 6 – 14 سنة	3.037.820	2.943.853	5.981.673
التوزيع النسبي لفئة العمرية من 6- 14 سنة	%50.8	%49.2	%100
الملتحقون بالتعليم الأساسي ممن هم في سن 6 – 14 سنة	2.226.041	1.518.509	3.744.550
معدل الالتحاق الصافي	%73.28	%51.58	%62.60
تعداد الواقعين خارج التعليم الأساسي ممن هم في سن 6-14 سنة	811.779	1.425.44	2.237.123
الملتحقون بالتعليم الأساسي من كل الأعمار	2.450.272	1.622.022	4.072.294
معدل الالتحاق الإجمالي	%80.66	%55.10	%68.08
الزيادة في اعداد الملتحقين بين عامي 2003 /2004 - 2004 /2005 م	24.827	%91.716	116.543
نسبة الزيادة في اعداد الملتحقين بين عامي 2003 – 2004 - 2004 /2005 م	%1.0	%5.7	%2.9
النسبة الى اجمالي الملتحقين بالتعليم الاساسي من كل الاعمار	% 60.2	%39.8	%100
نسبة البنات الى البنين (مؤشر المساواة)		% 66.2	

[1] أعد الجدول وفقاً لبيانات : وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط بيانات عام 2004 – 2005 م

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتظهر بيانات الجدول(2) معدلات أكثر ارتفاعاً للألتحاق الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي ،كونها تشتمل على الطلاب الملتحقين من كافة الأعمار، فهي تصل إلى 80.7 % للذكور و55.1% للأناث . لكن ارتفاع هذا المعدل لا يمكن أن يغدو مطمئناً إذا ما أخذ في الإعتبار ايضاً نسبة الرسوب والتسرب العالية في مرحلة الدراسة الأساسية، وهي النسب التي يزداد ارتفاعها كثيراً بين الفتيات. و كان المسح التربوي الذي أجرى عام 2003/2002 قد بين أن عدد الراسبين في التعليم العام بلغ 183 ألفاً . (بنسبة تقارب 4.2 من إجمالي التلاميذ) ومن بين هؤلاء شكّل عدد الراسبين في التعليم الأساسي 163 ألفاً. ومن خلال تتبع لفوج دراسي في التعليم الأساسي ، إتضح أن 510 تلميذاً وتلميذة فقط من كل الف أكملوا التعليم الأساسي، أما الباقون (490 من كل ألف) فقد تسربوا، و الذين اكملوا المرحلة الأساسية من بين التلاميذ الذكور قدرت نسبتهم بحوالي 63 % من إجمالي المقبولين في الصف الأول، ولم تبلغ هذه النسبة عند التلميذات سوى 36 % فقط[1] .

ومع أن الزيادة السنوية لعدد الملتحقات والتي بلغت 5.6 % عام 2004 /2005 م تبدو مشجعة عند مقارنتها بنسبة الزيادة للملتحقين لنفس العام(1% فقط)، إلا أن ما تشيرإليه الأعداد المطلقة المتواضعة لتلك الزيادة، والفجوة النوعية الهائلة للالتحاق، التي لاتزال تفصل بين الجنسين(اكثرمن 33%)، هو العجز الواضح على المدى المنظور عن تحقيق إلزامية التعليم لهذه المرحلة وتوفير فرص التعليم الأساسي للجميع على قدم المساواة.

ثالثاً: في مرحلة التعليم الثانوي:

تظهر مؤشرات الالتحاق للأعوام الأخيرة تزايداً في عدد الملتحقات بالتعليم الثانوي تقدر بنسبة 4.1% . وهي معدلات تتجاوز الملتحقين من الذكور،حيث أن أعداد الذكور في العام 2005/2004 شهدت إنخفاضاً بنسبة تقارب0.3%، وهو أمر قد تفسره الزيادة في أعداد المدارس الثانوية والثانوية/الأساسية الخاصة بالبنات، والتي بلغت عام2005/2004 إثنا عشر مدرسة مقابل نقص في مدارس البنين لنفس المرحلتين بمقدار 8 مدارس (انظر الجدول رقم 5).

ومع ذلك فإن هذا المؤشر ليس مطمئناً ما دام معد ل الالتحاق الصافي للإناث لا يزال متدنياً جداً (18.8%) مقابل(37.7%) للذكور ،وما دامت الزيادة السنوية المحدودة للملتحقات، والمقدرة عام 2005\2004 بـــ 7239 بنتاً فقط، قد خلفت وراءها مايقارب النصف مليون بنتاً لم يتمكنّ من الالتحاق بالتعليم الثانوي لنفس العام ، ناهيك طبعاً عن الأعداد الكبيرة من المتسربات من الدراسة الثانوية والجدول التالي يوضح المؤشرات التي يبين معظمها الفجوة الواسعة لمستوى التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي:

[1] اليمن – تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث – 2004م ، وزارة التخطيط و التعاون الدولي ، صنعاء (د.ت) ص 78.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول رقم (3)
مؤشرات الالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي للعام الدراسي 2004-2005[1]

المؤشرات	ذكور	إناث	إجمالي
تعداد الفئة السكانية العمرية من15-17 سنة	(675006)	654131	1329197
التوزيع النسبي للفئة العمرية من 15-17 سنة	%50.8	%49.2	%100
الملتحقون بالتعليم الثانوي ممن هم في سن 15-17 سنه	254660	122998	377658
معدل الالتحاق الصافي	%37.72	%18.80	%28.41
تعداد الواقعين خارج التعليم الثانوي ممن هم في سن 15-17 سنة	42.346	531133	951539
الملتحقون بالتعليم الثانوي من كل الأعمار	409896	185218	595114
معدل الالتحاق الأجمالي	%60.72	%28.32	%44.77
الزيادة \النقص في اعداد الملتحقين بين عامي2003\2004و2004 \2005	1120-	7239	6119
نسبة الزيادة \النقص في اعداد الملتحقين بين 2003\2004و2004\2005	%0.3-	%4.1	%1.0
النسبة الى اجمالي الملتحقين بالتعليم الثانوي من كل الاعمار	%68.9	%31.1	%100
نسبة البنات إلى البنين (مؤشر المساواة)		%45.2	

إن المعدلات المتدنية للإلتحاق الصافي بالدراسة الثانوية تظهر أن واحدة فقط من كل خمس فتيات في سن 15 – 17 سنة تلتحق بالمدرسة الثانوية، وأن الضعف فقط من الفتيان لنفس السن هم الملتحقون .

ووفقاً للجدول أعلاه فإن التدني الواضح لمعدل الإلتحاق الكلي للفتيات والذي لم يتجاوز 28.32 % وتدني مؤشر المساواة إلى 45.2% فقط، إنما يؤكدان على أن العوامل المعيقة للإلتحاق بالتعليم، سواء كانت إقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية تظهر تاثيرات أكثر حدة على الإناث في سن ما بعد التعليم الأساسي. ومما لا شك فيه أن عدم توفر المنشآت التعليمية الملاءمة وازدحامها وشحة وضعف التأهيل للكادر التعليمي هي أيضاً من العوامل الهامة المتسببة في عزوف وتوقف الفتيات عن مواصلة دراستهن الثانوية .

[1] أعد الجدول وفقاً لبيانات : وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط بيانات عام 2004 – 2005 م.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

القـوى العـاملــة في مجـال التعليم العــام:

ضمن بيانـات العـام الدراسـي 2003 – 2004 كانـت نسبة الإنـاث من إجمـالي القوى العاملـة بمدارس التعليم العام قد بلغت حوالي 21.5% وازدادت هذه النسبة خلال العام اللاحق 2004 – 2005 إلـى 21.9% ويوضـح الجدول التـالي عدداً من مؤشـرات القوى العاملـة فـي قطـاع التعليم :

جدول رقم (4)

الأعداد والتوزيع النسبي للقوى العاملة في قطاع التعليم لعام 2004 – 2005 م [1]

البيان	إعداد العاملين			النسبة إلى الإجمالي	
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث
إجمالي الموظفين الثابتين العاملين في قطاع التعليم باكمله[2]	209653	48887	258540	%81.1	%18.9
إجمالي العاملين خارج مدارس التعليم العام	41377	1673	43050	%96.1	%3.9
إجمالي القوى التعليمة والإدارية في مدارس التعليم العام	168276	47214	215490	%78.1	%21.9
إجمالي المدرسين في مختلف مراحل التعليم العام	137589	39316	176905	%77.8	%22.2
إجمالي مدراء مدارس التعليم العام	10207	706	10913	%93.5	%6.5

ويتضح إن أعلى نسبة لإشتغال النساء في قطاع التعليم هي ضمن الكادر التدريسي فقط للتعليم العام حيث تبلغ نسبتهن 22.2 % . وفي واقع الأمر فإن هذه النسبة تظل محدودة جداً في قطاع هو الأكثر ملاءمة لعمل النساء، بالأخذ في الإعتبار القبول الإجتماعي العام لمهنة التدريس بالنسبة للمرأة .

وبالنظر إلى نسبة الإناث من إجمالي مدراء ومديرات مدارس التعليم العام، فإنها تبدو شديدة التدني، إذ لا تتجاوز 6.5 % فقط ، وهي النسبة المماثلة تقريباً لنسبة مدارس البنات من إجمالي مدارس التعليم العام، البالغة 6.4 % (انظر الجدول رقم 5) في حين أن المدارس المختلطة التي تدرس فيها أعداد كبيرة من البنات تشكل نسبة 85 % من مدارس التعليم العام ، ولا يبدو ان هناك اشتراكاً ذي وزن يذكر للتربويات في إدارة هذه المدارس .

[1] اعد الجدول وفقاً لبيانات : وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط بيانات عام 2004 – 2005 م

[2] بيانات إجمالي الموظفين الثابتين العاملين في قطاع التعليم مأخوذه عن كتاب الإحصاء السنوي للعام 2005 م، مصدر سابق، فصل القوى العاملة (صفحة 54، الجدول رقم 8).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويتبين عموماً أن النسبة التي تبدو وكأنها مرتفعة للنساء (18.9%) من إجمالي الموظفين الثابتين و العاملين في قطاع التعليم بأكمله، ماهي إلا نتيجة لوجود 39316 مدرسة في مدارس التعليم العام، اما خارج التعليم العام فنسبة مشاركة المرأة لا تصل إلى 4 % فقط ،ولابد من الإشارة هنا أيضاً إلى أن العاملات من النساء في قطاع التعليم بأكمله يشكلن نسبة تصل إلى 59 % من إجمالي النساء العاملات في كامل الجهاز الإداري والقضائي للدولة وفي القطاعين العام والمختلط [1] .

المبـانـــي المـــدرســـــية

تشير الإحصائية الرسمية لوزارة التربية والتعليم أن المدارس المخصصة للبنات في الريف والحضر لا تزال محدودة ونسبتها لا تتجاوز 6.4 % من إجمالي مدارس التعليم العام مقابل 8.6 % هي مدارس مخصصة للبنين و 85 % مدارس مختلطة وذلك ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (5)

الأعداد والتوزيع النسبي لمدارس التعليم العام بحسب المرحلة التعليمية والنوع للعام الدراسي 2004 -2005 م[2]

نوع المدرسة	بنات		بنين		مختلط		إجمالي	%
	عدد	%	عدد	%	عدد	%		
أساسي	582	5.3	813	7.5	9632	87.2	11045	100
أساسي / ثانوي	301	9.8	283	9.3	2474	80.9	3058	100
ثانوي	43	14.0	122	39.7	142	46.3	307	100
الإجمالي الكلي	926	6.4	1236	8.6	12248	85.0	14410	100
الزيادة السنوية مقارنة بعام 2003 – 2004 م	40	4.5	83-	6.3 -	500	4.3	457	3.3

ومع أن الزيادة السنوية في عدد المدارس للعام 2004 – 2005 م قد شكلت ما نسبته 3.3% مقارنة بالعام السابق، إلا أن هذه النسبة تظل محدودة وغير كافية عند الاخذ بعين الإعتبار المعدلات المرتفعة للنمو السكاني والأعداد الهائلة من غير الملتحقين من الجنسين لكافة المراحل، إضافة الى الحالة المتردية للمدارس القائمة. فوفقاً لبيانات وزارة التربية والتعليم للعام 2004 – 2005 م :

[1] كتاب الإحصاء السنوي 2005، مصدر سابق ، فصل القوى العاملة (صفحة 54 ،جدول رقم 8).
[2] أعد الجدول وفقاً لبيانات : وزارة التربية والتعليم ، الإدارة العامة للإحصاء والتخطيط بيانات عام 2004 – 2005 م.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- عدد المباني القائمة فعلاً على شكل مبنى مدرسي أو عمارة أو شقة او مسكن هو 13033.
- عدد المباني المؤقتة على شكل خيمة أو صندقة أو عشة هو 487.
- عدد حالات الدراسة بدون مباني، أي المدارس المرتجلة على شكل جرف أو حيد أو في مسجد أو في العراء 492 .

رابعاً: في مـــرحلة التعليم الفنـــي والتدريـــب المهنـــــي:

تشهد السنوات الأخيرة نمواً في أعداد المعاهد والكليات المختصة بهذا النوع من التعليم، وتنتشر تدريجياً في عدد أوسع من المحافظات، كما أن إلتحاق الفتيات يتزايد عاماً بعد عام وهذا مايظهره الجدول التالي:

جدول رقم (6)

عدد المعاهد والطلاب والمدرسين بمعاهد التدريب المهني نظام سنتين + ثلاث سنوات حسب النوع خلال عامي 2003 – 2004 و 2004 – 2005 [1] و2005-2006

العام الدراسي	عدد المعاهد	عدد الطلاب		عدد المدرسين	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث
2004 -2003	59	11251	910	1527	274
2005- 2004	78	13597	1273	1751	272

لكن الزيادة في عدد الملتحقات لا تقود إلى ردم الفجوة بين أعداد الملتحقين، فنسبة البنات لم تتجاوز بعد 10% من نسبة الملتحقين البنين .
وهذا الوضع لا يختلف كثيراً في المعاهد الفنية و التقنية وكليات المجتمع التي تظهر بيانات الملتحقين في الجدول رقم (7).

[1] كتاب الإحصاء السنوي 2005، مصدر سابق، فصل التعليم (صفحة241-242، جدول رقم 11أ و11 ب).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول رقم (7)

أعداد الطلاب المتقدمين و المقبولين و المقيدين لعام 2005-2006 و أعداد الخريجين لعام 2004-2005[1]

اسم المؤسسة	عدد الطلاب المتقدمين		عدد الطلاب المقبولين		نسبة المقبولين إلى المتقدمين		عدد الطلاب المقيدين2005-2006		عدد الخريجين 2004-2005		نسبة النجاح2004 - 2005	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
كليات المجتمع	4138	534	1262	234	%30	%44	2372	553	300	123	%77	%86
المستوى التقني (سنتان)	6538	653	2901	494	%44	%78	4989	850	1165	184	%93	%97
المستوى المهني (3سنوات)	1246	116	657	104	%53	%90	2900	438	1018	85	%81	%74
المستوى المهني (سنتان)	6201	90	3059	80	%49	%89	6268	140	1946	487	%80	%77
كليات المجتمع (نظام التعليم الموازي)	11	1	10	1	%91	%100	10	1	--	--	--	--
المستوى التقني (التعليم الوازي)	446	17	399	18	%89	%106	582	26	--	--	--	--
المستوى المهني (التعليم الموازي)	1673	0	1388	0	%83	0	1903	0	290	0	%77	0

ونجد أنه حتى في كليات المجتمع التي تعد من المعاهد الأكثر ملاءمة لظروف النساء لا تزال نسبة البنات إلى البنين متدنية حيث وصلت نسبة البنات إلى البنين المقيدين حوالي 19% فقط في العام الدراسي 2005-2006م.

[1] أعد الجدول من البيانات المتواجدة في التقرير السنوي 2005 ، الملحق الإحصائي - وزارة التعليم الفني و التدريب المهني.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خامساً: فـــي مرحـــلة التعـليم الجامعـــي:

يشتمل التعليم الجامعي على سبع جامعات حكومية تحوي 83 كلية وثمان جامعات خاصة تحوي 48 كلية ،وكلا النوعين من الجامعات يختص بتدريس مواد نظرية وتطبيقية ،علمية وإنسانية ، لاتختلف كثيراً عن بعضها .

وبالرغم من تنامي عدد الطلاب المقيدين في التعليم الجامعي بشكل ملحوظ خلال العقد المنصرم، فإن نسبة الطالبات من إجمالي المقيدين لاتزال قليلة ،فقد شكلت 25.5% عام 2003/2002م[1]،ولم تتزايد إلا بمعدلات بطيئة ، لتصل نسبة المقيدات في الجامعات الحكومية والخاصة إلى 26.6% فقط في العام الدراسي 2005/2004م،أنظر الجدول التالي:

جدول رقم (8)

إجمالي عدد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والكليات في الجامعات الحكومية والخاصة حسب النوع للعام الدراسي 2005/2004[2].

البيـان نوع الجامعات	إجمالي عدد الطلاب			نسبة الطالبات إلى إجمالي المقيدين%	إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس			نسبة النساء إلى إجمالي أعضاء الهيئة%	إجمالي عدد الكليات
	ذكور	إناث	إجمالي		ذكور	إناث	إجمالي		
حكومية	119.131	43.943	163.074	26.9	4.309	806	5.115	15.8	83
خاصة	15.995	5.111	21.106	24.2	958	91	1.049	8.8	48
إجمالي	135.126	49.054	184.180	26.6	5267	897	6164	14.6	131
بيانات 2005-2006 للجامعات الحكومية[3]									
المقيدون في الكليات العلمية				المقيدون في كليات العلوم الإنسانية				نسبة الإجمالي العام	
ذكور	إناث	إجمالي	نسبة الإناث	ذكور	إناث	إجمالي	نسبة الإناث	ذكور	إناث
21340	9,199	30539	%30.1	107280	40,274	147554	%27.2	%72.2	%27.8

وتظهر في الجدول أيضاً الفجوة النوعية الكبيرة التي لاتزال تفصل بين الرجال والنساء من أعضاء هيئة التدريس ،فنسبة النساء لاتشكل سوى 14.6%من إجمالي أعضاء الهيئة. وبلغ عدد الطلاب و الطالبات في الجامعات الحكومية عام 2006/2005م 178093 منهم 49473

[1] تقرير التنمية البشرية اليمني 2004،مصدر سابق، ص98.

[2] أعد الجدول من كتاب الإحصاء السنوي للعام 2005 ، فصل التعليم (صفحة 237–240، جدول رقم 10أ،10ب،10ج،10د) – الجهاز المركزي للإحصاء.

[3] مصادر وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

طالبة، بنسبة 27.8% أكثرهن إلتحقن بكليات العلوم الإنسانية بنسبة 81.5%. أما الطالبات المقيدات في الكليات العلمية فقد بلغت نسبتهن 18.5% فقط.

سادساً: محـــو الأمـــية وتعلـــيم الكبـــــار :

لا زالت الأمية تقف في مقدمة التحديات الصعبة التي تواجه العملية التنموية في اليمن ،لما لها من آثار عميقة ،مباشرة وغير مباشرة على مختلف مسارات التنمية . وبسبب المعوقات التي لا تزال تواجه عملية نشر التعليم الأساسي بدرجة رئيسية،وتدني معدلات الإلتحاق ، وارتفاع نسبة المتسربين من التعليم ،وخاصة الفتيات، فإن معدلات الأمية تظل مرتفعة جداً .

ووفقاً لتقرير جهاز محو الأمية وتعليم الكبار للعام 2006م ، تقدر نسبة الأمية الأبجدية بين النساء في سن 10سنوات فأكثر بما يزيد عن 62%،وهي نسبة تتجاوز كثيراً السبعين في المائة في الريف ،أما النسبة العامة للأمية بين الرجال فتقدر بحوالي 30%. ومن الواضح أن هذه المعدلات المرتفعة للأمية ستظل قائمة،بل ومتزايدة ،إذا ما استمرت جهود وفعاليات مكافحة الأمية وتعليم الكبار،تسير بنفس الوتيرة القائمة حالياً ،وبدون اشتراك فاعل وجدي فيها من قبل كافة الأطراف المعنية في الحكومة وفي المجتمع المدني،على اختلاف منظماته ونشاطاته.

فبالرغم مما ينفذه جهاز محو الأمية من مشاريع وأنشطة لتطوير هذا المجال ،وبالرغم من اشتراك بعض المنظمات المدنية في مكافحة الأمية ،يظل حجم وأبعاد المشكلة أكبر وأخطر ،فالجدول رقم (9) يبين أن إجمالي الملتحقين بمختلف مراحل محو الأمية لا يزال متواضعاً ويقدر بـ124080 دارساً.

ومع أن بلوغ نسبة النساء من هذا الرقم حوالي 91%، وبلوغ حصة الريفيين منه حوالي 73.1% يعدان أمران مشجعان ،إلا أن القيمة المطلقة والمتواضعة جداً للعدد نفسه ،ولعدد المتحررين سنوياً من الأمية يظهر حجم الخطر الحقيقي الذي تشكله الأمية على المدى المنظور.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول رقم (9)

الدارسون والفصول بمراكز محو الأمية للعام 2006/2005 للمراحل المختلفة وتوزعهم على الريف والحضر[1]

المرحلة	أعداد الدارسين			النسب الى الإجمالي (%)		أعداد الفصول		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	ذكور	إناث	إجمالي
أساسي 1	5636	51020	56656	%9.95	%90.05	280	2278	2558
أساسي2	3273	35173	38446	%8.51	%91.49	176	1869	2045
متابعة	1469	21617	23086	%6.36	%93.64	88	1184	1272
مهارات أساسية أو نسوية	961	4931	5892	%16.31	%83.69	--	--	--
إجمالي	11339	112741	124080	%9.14	%90.86	544	5331	5875
الدارسون في الحضر	3749	29192	32941	%11.38	%88.62			
الدارسون في الريف	7590	83549	91.139	%8.33	%91.67			
إجمالي	11339	112741	124080	%9.14	%90.86			

فتحرر 82 ألفاً من الأميين سنوياً بأغلبية نسوية كبيرة ،كما يوضح الجدول أدناه، يصعب إعتباره إنجازاً مشجعاً في مجال المكافحة ،لأننا لو ضاعفنا ذلك العدد عشر مرات بل عشرين مرة فإن الأمية ستظل رقماً يهدد مستقبل التنمية،فالرافد السنوي المتدفق لجيش الأميين يفوق المليونين ،والنساء يشكلن غالبية كبيرة بين هؤلاء.

جدول رقم (10)

المتحررون من الأمية للعام 2006/2005 بحسب المراحل[2]

المرحلة	العـدد			النسبة الى الإجمالي(%)	
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث
أساسي1	2718	36895	39613	%6.86	%93.14
أساسي2	1962	26268	28230	%6.95	%93.05
متابعة	998	13173	14171	%7.04	%92.96
اجمالي	5678	76336	82014	%6.92	%93.08

[1] أعد الجدول بالاعتماد على : الإحصاء السنوي للعام الدراسي 2005-2006، جهاز محو الأمية و تعليم الكبار.
[2] الإحصاء السنوي للعام الدراسي 2005-2006، جهاز محو الأمية و تعليم الكبار.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سابعاً: الأنشـــطة المدرســـية الريـــاضية[1] والريـــــاضة النسوية[2]:

الرياضـة مقرر إلزامـي فـي التعليم طبقاً للقرار الـوزاري رقم (477) لسنة 1999م. ولكن الأنـشطة المدرسـية لا تلقـى إهتمامـاً كبيـراً بـشكل عـام وخاصـة بالنـسبة للإنـاث، لعدم تـوفر المتطلبات الضرورية لتنفيذ هذه الأنشطة، بـالرغم أن وزارة التربيـة والتعليم كانـت قد أنشأت إدارة الأنـشطة المدرسـية وقد حرصـت علـى وضـع هذه الأنـشطة ضـمن الجـدول المدرسـي والذي يحوي علـى الأقل حصة فـي الأسبوع (حوالي 45 دقيقة) لكن هذه الدقائق لا تؤخذ بشكل جاد، وأحيانا يحرم منها الطالبات والطلاب كعقاب لأيـة مخالفات، كعدم القيام بالواجب المدرسي. ولعوامل ثقافية وإجتماعية تحرم الفتاة من الرياضـة فـي المدارس المختلطـة والتـي يصل عددها إلى 8175 مدرسة تشكل 83% من عدد مدارس التعليم الأساسي في الريف.

ومن الملاحظ أيضا أن استراتيجية التعليم الأساسي لم تتناول هذا الجانب إلا أنـه كـان مكونـاً هاماً في استراتيجية الطفولة والشباب وانيطت بوازارتي التربيـة والتعليم والشباب والرياضـة التنسيق والتعاون للإهتمام بهذا الجانب التربوي.

فتم إنشاء الإتحاد الرياضي للجامعات والذي ينظم المباريـات والمسابقات، ونجد أن الطـلاب الـذكور لـديهم فرصـاً أكبـر وأكثـر لممارسـة الرياضـة و لكـن غالبيـة الجامعـات الحكوميـة و الخاصة لا تحتوي على صالات رياضية خاصة بالطالبات.

و لكن يعتبر عام 2006 عاماً مميزاً للرياضـة النسوية، و ذلك لمـا حظيـت بـه مـن قـرارت و مشاريع مميزة كتنشيط الإدارة العامة للمرأة فـي وزارة الشباب و الرياضـة و إعتمـاد موازنـة خاصة بها من صندوق رعاية النشئ و الشباب. كمـا تـم افتتـاح نـادي بلقيس الرياضـي الثقـافي الإجتماعي النسوي و تقديم الدعم مادياً و معنوياً. و تم إنشاء إتحاد عام لرياضة المرأ ة و تقديم دعـم سـنوي خـاص بـه يقـدر بعشرين مليـون ريـال. و تـم تعيـين مـسؤولات النـشاط الرياضـي النسوي على مستوى إثني عشر إتحاد عام وهي:

إتحاد كرة القدم ، والطائرة،و تنس الطاولة، و الشطرنج، و السلة، و الفروسية، والكاراتيـه، و الجودو، والبلياردو و السنوكر، و كرة اليد، و الرياضـة للجميـع، و العـاب القوى و كـان لـذلك أثر كبير في نشر الرياضة النسوية. و لأول مرة تـم إدخـال المـرأة فـي الجمعيـة العموميـة فـي اللجنـة الأولمبيـة بـالتعيين بنـسبة 20% و دخولهـا فـي إنتخابـات مجلس إدارة اللجنـة الأولمبيـة بنسبة 20%.

[1] التقرير الوطني السادس حول مستوى تنفيذ إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو 2006).
[2] الإدارة العامة للمرأة ، وزارة الشباب و الرياضة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المـــــــــرأة

و

الفقـــــــــــــر

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تبين الكثير من المؤشرات المتعلقة بأسباب ومظاهر الفقر، سواء كانت نسبة الأمية أو مستوى تلقي التعليم والتدريب أو مستوى الدخل وفرص الحصول على عمل والوصول إلى الموارد والثروة أو مستوى التمتع بالخدمات الصحية وبالغذاء المأمون والعلاج او غيرها، أن النساء هن بالفعل الطرف الأكثر عرضة للوقوع في دائرة الفقر والأكثر تاثراً بتبعاته .... وبالتالي فإن كل جهد موجه للتخفيف أو الحد من الفقر لا يمكن أن يؤتي ثماره ما لم تكن النساء مستهدفات أساسيات ومباشرات له .

وكانت السياسيات والاستراتيجيات التنموية الوطنية قد حرصت على إكساب مفهوم التنمية مضامين إنسانية أكثر عدالة، من خلال مطالبتها بتوظيف مزيد من الاستثمارات المستهدفة للفئات الفقيرة في المجتمع بما فيها النساء، وبالذات في مجالات التعليم والصحة والمجالات المعززة للحماية الإجتماعية – شبكة الأمان الاجتماعي، وغيرها من المجالات التي تستدعي تدخلات عاجلة لرفع إنتاجية الفئات الفقيرة ومداخيلها وتحسين معيشتها .

وضمن أهدافها المرحلية للفترة من 2006 – 2010 أدرجت الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة هدف تبني سياسات إقتصادية وإنمائية تراعي منظور النوع الإجتماعي واحتياجات المرأة الفقيرة والمعيلة للأسرة وبالذات في الريف وخفض 25 % من نسبة فقرهن الحالية.

إطار رقم (2) من الأهداف و الاجراءات التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة

الهدف 3-2-1 تبني سياسات إقتصادية و إنمائية تراعي منظور النوع الاجتماعي و احتياجات المرأة الفقيرة و المعيلة للأسرة و بالذات في الريف، و خفض (25%) من نسبة فقرهن الحالية.
الإجراء 3-3-6 التوسع في إنشاء الصناديق و البرامج الداعمة للأنشطة و المرافق المدرة لدخل النساء، و لتطوير رأس المال البشري عبر التعليم و التدريب و تحسين الخدمات الاجتماعية.
الإجراء 3-3-8 نشر برامج الاقراض الموجهة للأسر الفقيرة التي تعولها نساء، و زيادة مخصصات الضمان الاجتماعى لهذه الأسر.

أما الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر (2006 – 2010) فقد اكدت على:

- المطالبة بزيادة نسبة النساء في سوق العمل من 23.8 % إلى 30 % عام 2010 من خلال زيادة ادماج النساء في سوق العمل بنسبة نمو سنوية لا تقل عن 5%.
- منح المرأة قروض خاصة المرأة المعيلة لتنفيذ صناعات صغيرة تقليدية مدرة للدخل مثل الصناعات الغذائية والحرفية .

وفي عامها الأخير (2005 م) استهدفت استراتيجية التخفيف من الفقر تنفيذ العديد من المشاريع والأنشطة التنموية تأتي في مقدمتها مشاريع البنية التحتية والمشاريع الموجهة لتوفير الحماية الاجتماعية والاستثمار النوعي في الموارد البشرية وبناء القدرات من خلال التعليم والصحة . وقد بلغت المشاريع المنفذة خلال ذلك العام في مجال نشاط شبكة الامان الاجتماعي بالإضافة إلى مشروعات التدخل المتكامل والعمل مع الفئات ذات الاحتياجات الخاصة 1203 مشروعاً بتكلفة إجمالية قدرها 112.12 مليون دولار.[1]

[1] تقرير إنجاز استراتيجية التخفيف من الفقر لعام 2005 م الوحدة الرئيسة لمراقبة الفقر، وزارة التخطيط و التعاون الدولي- صنعاء، يوليو ص 31.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومع أن النفقات العامة كانت قد تجاوزت كثيراً النسبة المستهدفة في الاستراتيجية لتصل إلى 39.4 % من الناتج المحلي الإجمالي متجاوزة المخطط بـــ 6.2 % فقط إلا أن حجم الإنفاق على هذه المشروعات وغيرها خلال اعوام الاستراتيجية الثلاثة 2003 – 2005 م ظل أدنى بكثير مما استهدفته الاستراتيجية. ففي مجال الخدمات الاجتماعية مثلاً بلغت النسب المنجزة للإنفاق خلال الأعوام الثلاثة على التوالي 7.6 % - 7.2 % - 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي بينما كانت النسب المخططة هي 12.1% - 12.8% - 13.8 % على التوالي ولم يختلف الحال كثيراً في المجالات الهامة الأخرى كالصحة والتعليم كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (11)

النفقات العامة وفق التقييم الوظيفي (% من الناتج المحلي الإجمالي)[1]

البيان	المنجز				المستهدف في الإستراتيجية		
الأعوام	2002	2003	2004	2005	2003	2004	2005
خدمات الجمهور العام	6.4	8.5	7.3	7.0			
الدفاع	6.8	6.3	5.3	4.2	6.5	6.3	6
النظام العام والسلامة	2.3	2.5	2.6	2.2	-	-	-
الشئون الاقتصادية	4.8	6.7	7.5	3.2	-	-	-
حماية البيئة	00	0.6	0.6	0.7	-	-	-
شئون الإسكان والمجتمع المحلي	1.8	2.1	2.7	1.7	-	-	-
الترفيه والثقافة والدين	0.5	0.6	0.5	0.6	-	-	-
خدمات جماعية واجتماعية	7.9	7.6	7.2	7.5	12.1	12.8	13.8
الصحة	1.3	1.4	1.8	1.5	1.9	2.1	2.2
التعليم	6.5	6.1	5.8	5.9	9.1	9.4	9.6
الحماية الاجتماعية	0.1	0.1	0.1	0.1	-	-	-

وفي تقرير انجاز الاستراتيجية لعامها الأخير 2005 م، ظهرت تقديرات أولية تشير إلى تراجع الفقر العام من 41.8 عام 1998 م إلى 35.5 عام 2005 م ، إلا أن فقراء الحضر كانوا أكثر إستفادة ، حيث انخفض مؤشر الفقر العام في الحضر بنسبة 39% مقابل 9% فقط في الريف[2] وكانت تقديرات سابقة قد رأت أن السكان الفقراء انخفضت نسبتهم من 41.8% عام 1998 إلى 40.1 % عام 2003 وإن ذلك الانخفاض قد تركز في المدن فقط ولم يحدث تغيير ملموس في المناطق الريفية[3]. اما استراتيجية التخفيف من الفقر نفسها فقد حددت هدفها للتخفيف من الفقر بخفض نسبة الفقر بحوالي 13.1 % لتصل النسبة مع نهاية 2005 إلى 35%.

[1] تقرير إنجاز استراتيجية التخفيف من الفقر لعام 2005 م الوحدة الرئيسة لمراقبة الفقر، وزارة التخطيط و التعاون الدولي- صنعاء، يوليو ص19.
[2] تقرير إنجاز إستراتيجية التخفيف من الفقر لعام 2005، الوحدة الرئيسية لمراقبة الفقر، وزارة التخطيط و التعاون الدولي – صنعاء، يوليو، ص10.
[3] أنظر تقرير عن وضع المرأة في اليمن 2004-2005، اللجنة الوطنية للمرأة ، صنعاء (د.ت)، ص110

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مشاريـــــع وأنشـــــطة التخفيف مـــــن الفقـــــــــر

أولاً: في مجال الصحــة:

أولت الإستراتيجية أهمية كبيرة للرعاية الصحية الأولية كونها حق للمواطن و وسيلة فاعلة للتخفيف من الفقر. وخلال عام 2005 م تم افتتاح وتشغيل 111 وحدة صحية و14 مركزاً صحياً إضافة إلى 33 مرفقا، توزعت ما بين مساكن أطباء ومختبرات ومكاتب صحية[1].

وفي جانب الدواء والخدمات الصحية ، بلغت قيمة الأدوية التي توزع مجاناً من البرنامج الوطني للإمداد الدوائي 950 مليون ريال عام 2005م مقابل 700 مليون ريال عام 2004م ، كما قدمت خدمات الصحة الإنجابية في 1273 مرفقا للصحة العامة ، واتسع نطاق عمل برامج التغذية بمشاركة المجتمع المدني، والدعم الغذائي للأمهات الحوامل والأطفال ومرضى السل والجذام ، وحماية الرضاعة الطبيعية. وتحقق تحسن ملحوظ في تحصين الأطفال ضد الأمراض الستة، كما نفذت حملة للتطعيم ضد الكزاز للنساء في سن الإنجاب استفاد منها 145.133 إمرأة، وتراجعت الإصابات بالملاريا من حوالي 25.5 عام 2003م إلى 9.6% عام 2005م وبالتعاون مع الجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني تواصلت حملة مكافحة مرض البلهارسيا ،إضافة إلى مرض الإيدز الذي حضي برعاية متزايدة لمكافحته وأعداد أدلة خاصة بسياسات الوقاية منه.

ثانياً: في مجال محو الأمية وتطوير التعليم والتدريب:

اهتمت الإستراتيجية بمكافحة الأمية وبرفع معدلات الإلتحاق بالتعليم للجنسين ، من خلال تيسير سبل حصول الفقراء على خدمات التعليم والتدريب في كافة مناطق البلاد وتضييق فجوة النوع الاجتماعي. وخلال العام 2005م تم التوسع في افتتاح فصول لمحو الأمية وتعليم الكبار ليتجاوز عدد الملتحقين فيها 124 ألفاً، نسبة الإناث بينهم تزيد عن 90% ،كما بلغ عدد المتحررين من الأمية لنفس العام حوالي 82 ألفاً تشكل النساء بينهم نسبة 92%[2].

كما تحقق نمو في مجال التعليم الأساسي والعام . لكن تقديرات وزارة التنمية والتعاون الدولي مختلفة عن تقديرات وزارة التربية والتعليم لعدد المدارس التي أنشئت عام 2005م ومعدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي . فالأولى تقدر عدد المدارس التي أقيمت بـ 1340 والثانية تقدرها بـ 457 ومعدل الالتحاق الكلي بالتعليم الأساسي تقدره الاولى بـ 77.2 % للجنسين وبـ 64.2% للإناث ،بيمنا تقدره الثانية ب 68.0 % للجنسين وبـ 55.1 % للإناث[3].

[1] تقرير إنجاز استراتيجية التخفيف من الفقر لعام 2005 م الوحدة الرئيسة لمراقبة الفقر، وزارة التخطيط و التعاون الدولي- صنعاء، يوليو ص25.
[2] تقرير إنجاز استراتيجية التخفيف من الفقر ص 27، و بيانات وزارة التربية و التعليم، الإدارة العامة للإحصاء و التخطيط – بيانات عام 2005م.
[3] انظر نفس التقرير السابق.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وعلى مستوى التعليم الفني والتدريب المهني كانت الإستراتيجية قد استهدفت زيادة الملتحقين ،وتوسيع وتطوير المؤسسات التدريبية بما يتلائم واحتياجات سوق العمل مع استحداث تخصصات جديدة تلائم احتياجات المرأة، وتوسيع فرص الدخول إلى سوق العمل أمامها والحصول على الموارد. وخلال عام 2005م تم استلام 12 مشروعاً متكاملاً و11 معهداً تم استلامها بصورة أولية ،بينما يستمر العمل في 23 مشروعاً .

وضمن الأنظمة التعليمية المستحدثة بلغ الملتحقون ببرامج التعليم المستمر 3433 ،منهم 1313 طالبة ، وببرنامج التعليم الموازي 1813 طالباً وطالبةً. و إجمالاً ، أشرفت الوزارة عام 2005 إلى 2006م على 25 معهداً تدريبياً مهنياً صناعياً و11 مؤسسة تدريبية تقنية و 21 معهداً مهنياً و 4 كليات مجتمع بطاقة استيعابية إجمالية 18.449 طالباً وطالبة[1].

أما فيما يتعلق بالفئات الفقيرة تحديداً فد تم استهدافها عبر تنفيذ برامج التعليم النظامي والتعليم المستمر في 14 مؤسسة تدريبية في مناطق ريفية، ومعهد في السجن المركزي ومعهد لتدريب المرأة ومعهد للمعاقين، ونفذت أيضا برامج للتدريب التعاوني شملت 24 مهنة واشترك فيها 1788 مشاركاً وزعوا على 415 موقعاً إنتاجياً .

ثالثاً: في مجال الحماية الإجتماعية :

تتركز الجهود الحكومية للتخفيف من الفقر في هذا المجال عبر آليات وبرامج شبكة الأمان الاجتماعي و التي تستهدف اساساً جيوب الفقر وتحسين الظروف المعيشية لمواطني المناطق الفقيرة ، وذلك بإيجاد فرص عمل إما دائمة أو مؤقتة إلى جانب تقديم القروض والإعانات النقدية والخدمات الرعائية المختلفة . ومن أهم هذه البرامج الصندوق الاجتماعي للتنمية ، الذي يعمل وفقاً لآلية شراكة مع أطراف أخرى كبرنامج الأسرة المنتجة وصندوق التدريب المهني لتدريب الأسر المستهدفة، إضافة إلى تبني مشروعات الإقراض الصغير و الأصغر ،و المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر، ومؤسسة التضامن للتمويل الاصغر ،و صندوق تمويل الصناعات والمنشئات الصغيرة .

كما يدخل ضمن الشبكة كل من مشروع الأشغال العامة وصندوق الرعاية الاجتماعية والبرنامج الوطني للأسر المنتجة وغيره من الجهات التي استطاعت إيصال أنشطة شبكة الأمان الإجتماعي إلى غالبية المناطق والمديريات مستهدفة فئات المجتمع الفقيرة بدرجة رئيسية .

[1] تقرير إنجاز إستراتيجية التخفيف من الفقر ص 29 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وفيما يلي نعرض أبرز الأنشطة والنتائج التي حققتها الجهات المكونة لشبكة الأمان الإجتماعي حتى العام 2005م .

1) الصنـــــــدوق الاجتماعـــــــي للتنميـــة :

استهدف الصندوق الاجتماعي توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم و الصحة والمياه . إضافة إلى الإقراض والادخار وتسهيل الوصول إلى الخدمات ويهتم الصندوق بتقديم التسهيلات الائتمانية لأصحاب الأنشطة والمنشآت الصغيرة والأصغر وهي تستهدف النساء في الغالب. وقد بلغ عدد المستفيدين من خدمات مشاريع الصندوق أكثر من 9 ملايين مستفيد، 50% منهم نساء والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (12)

العدد التراكمي للمستفيدين من الخدمات الاقتصادية للصندوق الاجتماعي للتنمية حتى عام 2005 حسب النوع[1]

المستفيدين	مباشرون		غير مباشرون	
النوع	العدد	%	العدد	%
ذكور	4.809.100	49.76	1.447.877	46.64
إناث	4.856.417	50.24	1.656.528	53.36
إجمالي	9.665.517	100.00	3.104.405	100.00

ويعتبر الصندوق داعماً اساسياً لبرامج التمويل الصغيرة والاصغر .فهو يدعم 12 برنامجاً ومؤسسة تعنى بتقديم خدمات مالية متعددة كالقروض والادخارات والتحويلات و التأمين.

2) المـــــؤسسة الـــــوطنية للتمويـــــل الأصغـــــــر :

هي أول مؤسسة تختص في مجال التمويل الأصغر باليمن ،وتقتصر في تقديم خدماتها على النساء فقط وهي خدمات الادخار والاقراض والتأمين ، والتشجيع على إقامة أنشطة مدرة للدخل، وتعمل حتى الآن في 9 محافظات ، وقد أزداد عدد المستفيدات من خدماتها ابتداءاً من عام 2002 وحتى 2005م وفقاً للأرقام التصاعدية التالية:501 ،2555، 6558 ،7959[2].

[1] المصدر : التقرير السنوي للصندوق الاجتماعي للتنمية للعام 2005م .
[2] المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر ،التقرير السنوي 2005م

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3) مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر :

أسستها 3 جمعيات نسائية كانت تكفل 3 برامج للصندوق الاجتماعي للتنمية ،و هي تقدم خدمات التمويل الأصغر للمحتاجين وخاصة النساء، للتمكين من إنشاء وإدارة أنشطة مدرة للدخل تعمل في جميع المحا فظات، و بلغ عدد المقترضات النساء منها 60.000 مقترضة ، أما الرجال فعددهم 5140 مقترضاً[1]

4) صنـــدوق تمويـــل الصناعـــات والمنشأت الصغيـــرة :

يقدم خدمات لصغار المقترضين، وتتوزع قروضه بين الجنسين ، حتى عام 2005م على النحو التالي:

- المستفيدون من الذكور: 1912 بنسبة 74%
- المستفيدات من الإناث : 1035 بنسبة 26% [2]

5) مشـــروع الأشغـــال العـــامـــة :

خلال الفترة من 2001 وحتى 2005م قام بتنفيذ 1270 مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت 86.8 مليون دولار ،ويقدر عدد المستفيدين من مشروعاته تلك حوالي 7.4 مليون مستفيداً منهم 67% من النساء [3].

6) البرنـــامج الـــوطني للأســـر المنتجـــة :

خلال الفترة من 2002 وحتى 2005م قدر عدد المستفيدات من أنشطته 21.291 إمرأة ، ووصل عدد مراكز التدريب التابعة له إلى 67 مركزاً ، كما يدعم البرنامج 41 مركزاً لدى منظمات المجتمع المدني[4].

7) صنـــدوق الرعايـــة الاجتمـــاعيـــة :

ويختص بتقديم إعانات نقدية محدودة للمستحقين، وقد بلغ المستفيدون من هذه الإعانات عام 2006 حوالي 501.674 حالة من الرجال و 528.533 من النساء.[5]

8) مشروعـــات التدخـــل المتكامـــل والعمـــل مـــع الفئـــات ذات الاحتياجـــات الخاصـــة :

وهي المشروعات التي تستهدف ذوي الاحتياجات الخاصة والفئات التي تعاني من صعوبات ومشاكل مختلفة، أهمها الفقر، وتتجه معالجة أوضاع هذه الفئات نحو إيجاد بيئة ملاءمة لإستيعابها ،إضافة إلى الترتيبات المؤسسية والقانونية والتدريب وتأهيل الأسر المنتجة . والجدول التالي يبين الأنشطة التي تنفذها تلك المشروعات وتوزيعها بحسب النوع .

---

[1] التقرير الوطني السادس عن مستزى تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة 2006 (اللسيداو) ص64.
[2] المصدر : التقرير السنوي للصندوق الاجتماعي للتنمية للعام 2005م .
[3] الخطة الخمسية الثالثة للتنمية و التخفيف من الفقر 2006-2010.
[4] البرنامج الوطني للأسر المنتجة – التقارير السنوية للأعوام 2002-2005م
[5] صندوق الرعاية الإجتماعية – مصادر اللجنة الوطنية للمرأة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول رقم (13)

أنشطة الحماية الاجتماعية عام 2005 م [1]

النشاط	العدد			النسبة	
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث
رعاية وتأهيل المعاقين	2089	1207	3296	63.38	36.62
الأيتام	745	0	745	100	0
الأحداث	895	61	966	93.69	6.31
أطفال الشوارع	564	0	564	100	0
الأطفال المستفيدين من الخدمات الاجتماعية الشاملة	4301	2316	6617	65.00	25.00
عمالة الأطفال	196	19	215	91.16	8.84
إدماج المرأة	0	60	60	0	100
مكافحة التسول	1000	0	1000	100	0
مشروع الولادة الآمنه	0	50000	50000	0	100

بنك التسليف التعاوني و الزراعي:

كما يعتبر بنك التسليف التعاوني والزراعي من أهم الجهات الحكومية التي تقدم للمرأة قروضاً وتسهيلات لأغراض متعددة ، تتزايد عاماً بعد أخر :

حيث زاد عدد المقترضات الإناث من البنك بين عامي 2004 و 2005م من 151 إلى 1227 مقترضة ، وزادت قيمة القروض المقدمة للإناث في نفس العامين من (11398 إلى 145229) ألف ريال . وبالرغم من النمو الواضح الذي تعكسه تلك الأرقام فإن الهوة التي تفصل بين مستوى استفادة الإناث والذكور من قروض وتسهيلات البنك لا تزال كبيرة جداً. فأعداد المقترضين الرجال خلال نفس العامين زادت من 1767 إلى 11698 مقترضاً ، وزادت قيم القروض من (334.235 إلى 8.331.256) ألف ريال .

إن ما تم استعراضه سابقاً من مؤشرات حالة الفقر، ومن جهود توزعت هنا وهناك للتخفيف منه في أوساط النساء، يؤكد حقيقة أن بلوغ نجاحات ملموسة في التقليل من حدة الفقر ومكافحة أسبابه يظل مرهوناً بعاملين متلازمين:

الأول :- تحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومتواصل يخلق المزيد من الموارد والفرص الموسعة لخيارات الناس ، وفي مقدمتهم النساء الفقيرات ويوفر بدائل كافية ومأمونة لمكافحة الفقر لا تجعل السياسات بهذا الشأن مرهونة بالإعانات والمساعدات القادمة من الخارج .

الثاني :- فرض نظام وآليات أكثر عدالة لتوزيع الموارد والفرص بين الناس ،و نظام يراعي الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للفقراء، والمعوقات الاجتماعية والسياسية والثقافية، التي تبقي النساء فريسة للتمييز والمخاطر والأخطار .

[1] المصدر: تقرير انجاز استراتيجية التخفيف من الفقر ، مصدر سابق ص 33 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المـــــــــرأة

و

الاقتـــــــــــــصاد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لا تزال غالبية النساء مجبرات على الخضوع لتأثيرات المفاهيم التقليدية تجاه مساهمتهن في الحياة الاقتصادية والعامة ،لتبقى أدوار الكثيرات مقتصرة على الإنجاب والرعاية الأسرية والمنزلية إضافة إلى ممارسة الأعمال الزراعية . وبخروج المرأة إلى سوق العمل تجد نفسها تكافح في جبهات عديدة لمحاولة فرض وجودها وخياراتها كونها تظل متحمله ـ في الغالب ـ لنفس المسئوليات والأعباء الأسرية ،ومجبرة على المواءمة بين دورها الإنجابي و الاسري ، ودورها الإنتاجي ، ثم دورها السياسي والاجتماعي ، في حالات تزداد اتساعاً ولو ببطء شديد.

وعند خروج المرأة ، إلى سوق العمل بتعليم وتأهيل متدنيين ،فإنها تتحمل الكثير من الأعباء الإضافية؛ من الأجر المتدني إلى الحرمان من الضمان الاجتماعي والإضطرار إلى القبول بشروط عمل مهينة ، إضافة إلى التمييز ضدها في الترقية والتدريب والإسهام في صنع القرار وغيرها.

وذلك بالذات هو ما جعل من قضايا توسيع مشاركة المرأة وتمكينها من المنافسة المتكافئة في سوق العمل لضمان حقوقها المتساوية ، محور الاهتمام ضمن جهود إدماج النوع الإجتماعي في التنمية. فالمساواة في النوع الاجتماعي هي الأرضية الاقتصادية الصلبة لتحقيق نهوض اقتصادي و إجتماعي متوازن ومستديم، ليس للمرأة وحدها وإنما للمجتمع بأسره . وبتعظيم الانفاق والاستثمار في القطاعات الاجتماعية التي تنمي وتحسن مهارات المرأة ومستواها التعليمي والمهني، إضافة إلى حالتها الصحية ،على قدم المساواة مع الرجل .. ، ستدفع إلى سوق العمل ليس فقط أعداداً متنامية من النساء ، وإنما نوعيات أفضل بكثير من العاملات ذوات الكفاءة الإنتاجية الأعلى والقدرة على كسب مداخيل أكبر ونصيب أوفر من الموارد .

إطار رقم(3) من الأهداف و الإجراءات التنفيذية المتضمنة في الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة

الهدف 3-2-2 ضمان بيئة قانونية و قضائية و إدارية تكفل تطبيق التشريعات و الأنظمة التي تؤمن للمرأة حقوقاً اقتصادية و اجتماعية و سياسية متساوية، تحول دون تعرضها للتمييز في سوق العمل و في التعيين و الترقية و الضمان الاجتماعي، و غيرها من مكاسب العمل.
الهدف 3-2-3 ضمان حصول المرأة على فرص عمل تضاعف النسبة الحالية للعاملات بأجر، و نسبة العاملات في القطاع الزراعي كما تخفض معدل البطالة إلى النصف بين النساء.
الهدف 3-2-5 زيادة نسبة مشاركة المراة إلى (30%) في مواقع صنع القرار في مختلف المؤسسات الاقتصادية و التنموية.
الهدف 3-2-8 رصد الموارد الضرورية لتحسين أوضاع المرأة في البرامج و المشاريع العامة و في برامج و مشاريع تستهدف المرأة تحديداً (إعداد موازنات تستجيب لإحتياجات النوع الاجتماعي).
الإجراء 3-3-2 منح النساء نسب أعلى لشغل فرص العمل المتاحة في القطاعين الحكومي و الخاص و بحسب معايير الكفاءة و التخصص، لخفض الفجوة النوعية القائمة في هذا المجال و بنسبة زيادة سنوية قدرها (5%).
الإجراء 3-3-14 تفعيل المادة القانونية في قانون العمل التي تلزم جهات العمل بفتح حضانات و رياض أطفال للنساء العاملات فيها إذا زاد عددهن عن (50).
الإجراء 3-3-19 إشراك المراة الفاعل في مختلف مراحل عملية التخطيط و تقييم و إدارة الموارد الاقتصادية و البيئية.

لقد بذلت جهود ملموسة خلال السنوات المنصرمة لتوسيع مشاركة المرأة في الحياة الإقتصادية وخروجها إلى سوق العمل ، لكن الصعوبات والمعوقات المتراكمة في طريق

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

النهوض التنموي المنشود ، والمرتكز على اقتصاد مستقر ، ينمو بمعدلات عالية ، وتتوزع عائداته بآليات عادلة ... جعلت السير صوب المساواة في النوع الإجتماعي ، يتم بخطى متواضعة ، يمكن تتبع تأثيرها ومردوداتها من خلال المؤشرات المتعلقة بمستوى مشاركة المرأة في سوق العمل .

المرأة وسوق العمل:

وفقا للتعداد السكاني الأخير (2004م)[1] .بلغ إجمالي القوى البشرية (15 سنة فأكثر) 10،818،285 نسمة ، تشكل النساء منهم نسبة 49.6 %. وبمقارنة المؤشرات المحتسبة وفقاً لهذا التعداد بمؤشرات عام 1999م ، تظهر العديد من الآثار العكسية على المرأة، المتولدة عن الركود الاقتصادي وتباطؤ معدلات النمو في واقع استمرت فيه المواقف التمييزية والاقصائية ضد النساء .

- فمعدل مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي تدنى بشكل كبير ليصل إلى حوالي 10% وفقاً للتقديرات الحديثة، بعد أن كان قد قدرعام 1999م بحوالي 24%. ووصل معدل مساهمة الذكور عام 2004م إلى 68% .
- ونسبة بطالة النساء تضاعفت حوالي 5 مرات لتصل إلى 39.5 % بعد أن كانت 8% عام 1999م لتعكس الآثار التنموية المتباينة على طلب الأيدي العاملة النسوية . فهي في الوقت الذي تشير إلى زيادة أعداد النساء المؤهلات للمنافسة على الالتحاق بسوق العمل ، يمكن أن تؤكد أيضاً على استمرار معوقات التحاق النساء بسوق العمل، نتيجة للركود الاقتصادي واستمرار القيم والممارسات المتحيزة لصالح الرجال . وبقيت نسبة البطالة بين الذكور حوالي 13.1 % عام 2004م .
- ولا يختلف كثيراً تفسير ظاهرة انخفاض نسبة النساء العاملات بأجر، حيث وصلت إلى 6.8% فقط بعد أن كانت 8.2% عام 1999 م
- ومع أن كثيراً من المؤشرات المتعلقة بحالة المرأة الريفية، جاءت لتؤكد وضعها الأكثر ترديا مقارنة بالمرأة في الحضر، إلا أن مؤشري العمالة والبطالة شكلا استثناءً، فنسبة عمالة النساء في الريف عام 2004م قدرت بـ 66.9 مقابل 54.2% للنساء في الحضر ونسبة بطالة النساء في الريف عام 2004 قدرت بـ33.1 مقابل 45.8% للنساء في الحضر. وبمقارنة نسبة العمالة بين الذكور والإناث عام 2004م ، نجدها تصل إلى 86.9% لدى الذكور مقابل 60.5% لدى الإناث . أما نسبة النساء من إجمالي المشتغلين فقدرت بحوالي 8.9% مقابل 91.1 % للرجال .

توزيع العاملين في قطاعي الحكومة والمنشئات الخاصة وفقاً للأنشطة الاقتصادية

الجدول أدناه بشقيه يبين نمطين من التوزيع النوعي للعاملين ، الأول على مستوى القطاع الحكومي وقطاع المنشآت الخاصة ، والثاني على مستوى كل نشاط اقتصادي :

[1] المصدر: كتاب الاحصاء السنوي للعام 2005 م، مصدر سابق، فصل القوى العاملة (صفحة 46).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول رقم (14)
التوزيع العددي والنسبي للموظفين الثابتين في الجهاز الإداري والقضائي والقطاعين العام والمختلط والمنشآت الخاصة . حسب النشاط الاقتصادي والنوع لسنة 2005م[1]

النشاط الاقتصادي	موظفو الجهازالاداري والقضائي لدولة والقطاعين العام والمختلف						
	العدد			%إلى إجمالي النشاط		% إلى الإجمالي العام للنوع	
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الزراعة والصيد والحرجة	14353	1769	16122	89.0	11.0	3.51	2.14
صيد الأسماك	3099	372	3471	89.28	10.72	0.76	0.45
التعدين واستغلال المحاجر	3427	315	3742	91.58	8.42	0.84	0.38
الصناعات التحويلية	15692	2397	18089	86.75	13.25	3.83	2.89
امتدادات الكهرباء والغاز	16013	850	16863	94.96	5.04	3.91	1.03
الإنشاءات	19987	1934	21921	91.18	8.82	4.88	2.34
تجارة الجملة والتجزئة	9922	741	10663	93.05	6.95	2.42	0.89
الفنادق والمطاعم	58	7	65	89.23	10.77	0.01	0.01
النقل والتخزين والاتصالات	17759	1640	19399	91.55	8.45	4.34	1.98
الوساطة المالية	14442	2209	16651	86.73	13.27	3.53	2.67
الأنشطة العقارية الإجارية والتأمين	78	19	97	80.41	19.59	0.02	0.02
الإدارة العامة والدفاع والضمانة الاجتماعية	42743	7045	49788	85.85	14.15	10.44	8.51
التعليم	209653	48887	258540	81.09	18.91	51.22	59.03
الصحة والعمل الاجتماعي	33281	13134	46415	71.7	28.3	8.13	15.86
الخدمات الشخصية والاجتماعية	8776	1501	10277	85.39	14.61	2.14	1.81
الأسر الخاصة والأعمال المنزلية	-----	----	----	----	----	----	----
المنظمات والهيئات غير الإقليمية	----	----	----	----	----	----	----
غير مبني النشاط	----	----	----	----	----	----	----
الإجمالي العام	409283	82820	492103	83.2	16.8	100.0	100.0

[1] كتاب الاحصاء السنوي 2005، مصدر سابق، فصل القوى العاملة (ص53 جدول 7).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تابع جدول رقم (14)[1]

النشاط الاقتصادي	العاملون في المنشئات الخاصة						
	العدد			% إلى إجمالي النشاط		% إلى إجمالي العام للنوع	
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	ذكورًا	إناث
الزراعة والصيد والحرجة	7584	674	8258	91.83	8.2	1.11	2.02
صيد الأسماك	113	38	151	74.83	25.17	0.02	0.11
التعدين واستغلال المحاجر	5752	1540	7292	78.88	21.12	0.84	4.6
الصناعات التحويلية	118580	3873	122453	96.84	3.16	17.31	11.58
امتدادات الكهرباء والغاز	4828	44	4872	99.1	0.99	0.7	0.13
الإنشاءات	7618	612	8230	92.56	7.44	1.11	1.830
تجارة الجملة والتجزئة	316481	6229	322710	98.07	1.93	46.19	18.62
الفنادق والمطاعم	62589	1391	63980	97.83	2.17	9.13	4.16
النقل والتخزين والاتصالات	15.735	1434	17169	91.65	8.35	2.3	4.29
الوساطة المالية	3955	825	4780	82.74	17.26	0.58	2.47
الأنشطة العقارية الإجارية والتأمين	10405	1001	11406	91.22	8.78	1.52	2.99
الإدارة العامة والدفاع والضمانة الاجتماعية	552	62	614	89.9	10.1	0.08	0.19
التعليم	10645	7024	17669	60.25	39.75	1.55	21.00
الصحة والعمل الاجتماعي	18081	5983	24064	75.14	24.86	2.64	17.89
الخدمات الشخصية والاجتماعية	101603	2328	103931	97.76	2.24	14.83	6.96
الأسر الخاصة والأعمال المنزلية	28	6	34	82.35	17.65	0.00	0.02
المنظمات والهيئات غير الإقليمية	607	383	990	61.31	38.69	0.09	1.15
غير مبني النشاط	47	-	47	100	0	0.01	0
الإجمالي العام	685181	33445	718626	95.3	4.7	100.0	100.00

[1] كتاب الإحصاء السنوي 2005، مصدر سابق ، فصل القوى العاملة (ص50 جدول 4)

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و يتضح من شقي الجدول أن أعلى نسبة تركز للنساء العاملات كانت في مجال النشاط التعليمي لكل من القطاعين . حيث بلغت نسبتهن في القطاع الحكومي59% من الإجمالي العام للعاملات، وبلغت هذه النسبة في قطاع المنشآت الخاصة 21% من الإجمالي العام للعاملات. وشكلت العاملات في مجال النشاط الصحي ثاني اكبر تركز للنساء 15.9% في القطاع الحكومي ،بينما احتلت العاملات في مجال تجارة الجملة والتجزئة ثاني نسبة تركز للنساء في قطاع المنشآت الخاصة بنسبة 18.6% أما ثالث نسبة تركز للعاملات فقد كانت في مجال الإدارة العامة والدفاع للقطاع الحكومي وبنسبة 8.5% ، وفي مجال الصحة والعمل الاجتماعي لقطاع المنشآت الخاصة وبنسبة 17.9% .

وعلى مستوى التوزيع النوعي والتركز الأكبر للعاملات في إطار مجالات النشاط ، يشير الجدول للآتي :

في القطاع الحكومي : أعلى تركز للنساء العاملات مقارنة بالعاملين الرجال هو في مجال الصحة ، وبنسبة 28.3% للنساء ، مقابل 71.7% للرجال ، يليه مجال الأنشطة العقارية بنسبة 19.6% للنساء، مقابل 80.4% للرجال، ثم مجال التعليم بنسبة 18.9% للنساء، مقابل 81.1% للرجال. مع ملاحظة أن عدد العاملات في مجال الأنشطة العقارية هو 19 إمرأة فقط مقابل 78 رجلاً.

في قطاع المنشئات الخاصة: أعلى تركز للنساء العاملات مقارنة بالعاملين الرجال كانت في مجال التعليم وبنسبة 39.8% للنساء مقابل 60.2% للرجال يليه مجال المنظمات والهيئات غير الإقليمية بنسبة 28.7% للنساء ،مقابل 61.3% للرجال ،ثم مجال صيد الأسماك بنسبة 25.2% للنساء ،مقابل 74.8% للرجال . ويلاحظ أن عدد العاملات في صيد الأسماك هو 38 إمرأة فقط مقابل 113 رجلاً .

إن الأرقام المذكورة أعلاه إجمالاً عن عمالة النساء ربما تعزز الإفتراض الذي يحظى بقبول واسع، بتأكيده على التدني الكبير لمشاركة النساء في قوة العمل ، وهو افتراض قد لا يكون مجافياً للحقيقة كثيراً ،لكن ينبغي أن لا يتم قبوله على علاته ،طالما وهناك صعوبات كبيرة تحول دون القدرة على التحقق والقياس الدقيق لحجم مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية، وفي قوة العمل . خاصة وأن أعداد النساء العاملات في القطاع غير المنظم قابل للتزايد السريع ،بشكل يفوق كثيراً التقديرات التي تظهرها الإحصائيات الرسمية .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مساهمة النساء في القطاع غير المنظم:

الجدول التالي يصور التوزيع النسبي للمشتغلين في القطاع غير المنظم ممن هم في سن 15 سنة و أكثر :

جدول رقم (15)

التوزيع النسبي للمشتغلين(15 سنة فأكثر) في القطاع غير المنظم حسب النوع الاجتماعي والحالة الحضرية [1] .

النوع الاجتماعي	حضر	ريف	الإجمالي
الرجال	94.11	96.22	95.39
النساء	5.89	3.78	4.61
الإجمالي	100	100	100

إن الأرقام أعلاه، التي تورد تلك النسبة المتدنية لعمل المرأة الريفية (3.8%) في القطاع غير المنظم ،تجعل من القطاع حكراً على عمل الرجال ،وهو أمر يصعب التسليم بدقته، إذا ما أخذنا بالاعتبار عوامل أخرى تؤكد اتساع الدور الإنتاجي للمرأة الريفية في الظروف المعاصرة .

إن مجريات الحياة اليومية للمرأة الريفية مليئة بالشواهد المعززة لحقيقية أن عملها المنتج أوسع انتشاراً مما تظهره الاحصاءات ،فهن يعملن طوال النهار تقريبا ونصف الليل، وفقرهن إن أمكن توصيفة بشكل آخر فهو فقر في الوقت. إن الكثيرات من الواقعات خارج دائرة العمل الرسمية ينتشرن للعمل أساساً في السوق غير الرسمي ،وفي الاستثمارات مختلفة الأحجام لأسرهن ،ونسبة كبيرة من هؤلاء يعملن بلا أجر ولا ضمان إجتماعي .

[1] الجهاز المركزي للإحصاء ـ الناتج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن 2004 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والجدول التالي يوضح الحالة العملية للمشتغلين في القطاع غير المنظم:

جدول رقم (16)

التوزيع النسبي للمشتغلين (15سنة فاكثر) في القطاع غير المنظم حسب الحالة العملية والنوع الاجتماعي في الحضر والريف [1]

الحالة العملية	حضر		ريف		الإجمالي	
	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
صاحب عمل (لديه مستخدمون)	6.16	3.04	3.67	2.25	4.63	2.64
يعمل لحسابة الخاص (ليس لديه مستخدمون)	33.72	33.3	30.72	34.48	31.88	33.89
يعمل بأجر نقدي	52.22	50.78	56.42	24.85	54.8	37.8
يعمل بأجر عيني	3.16	2.81	4.1	3.71	3.74	3.26
مشارك مع الأسرة	4.14	6.99	4.63	33.43	4.44	20.23
متدرب / متطوع	0.21	2.44	0.2	0.92	0.2	1.68
غير مبين	0.39	0.64	0.26	0.36	0.31	0.5
الإجمالي	100	100	100	100	100	100

تشير النسب أعلاه إلى أن ما يقارب 68% من النساء الريفيات العاملات في القطاع غير المنظم يعملن كمشاركات مع الأسرة و لحسابهن الخاص ، ولا تتلقى أجوراً نقدية سوى 25% منهن . ويختلف وضع نساء الحضر العاملات في القطاع غير المنظم ،حيث انهن اقرب إلى وضع الرجال عموماً في عدد من المؤشرات: فنسبة العاملات كمشاركات مع الأسرة محدودة كوضع الرجال ولم تتجاوز 7% والعاملات بأجر نقدي تجاوزت نسبة 50% كحال الرجال ، كذلك نسبة من يعملن لحسابهن الخاص .

[1] المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء النتائج النهائية للتعداد للسكان للعام المساكن 2004م .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

توزيع العاملات بأجر بحسب قطاعات الملكية والمهنة:

يوضح الجدول التالي التوزيع النسبي للعاملين بأجر بحسب قطاعات الملكية .

جدول رقم (17)

التوزيع النسبي للعاملين باجر بحسب قطاعات الملكية والنوع [1]

القطاع	النسبة	
	ذكور	إناث
قطاع الجهاز الإداري الحكومي	90	10
القطاع العام	88	12
القطاع المختلط	92	8
القطاع التعاوني	91	9
القطاع الخاص المحلي	96	4
القطاع الخاص الأجنبي	98	2
القطاع الخاص المشترك	95	5
قطاع الوقف	94	6
منظمات غير حكومية	93	7
منظمات إقليمية ودولية	86	14

وفيه يظهر التركز النسبي الأكبر للنساء العاملات بأجر مقارنة بالرجال في المنظمات الإقليمية و الدولية 14%، يليه القطاع العام 12%، فقطاع الجهاز الإداري الحكومي 10%، فالقطاع التعاوني 9% ، ثم القطاع المختلط 8% و أما القطاع الخاص ، فلم تبلغ نسبة العاملات فيه سوى 4% مقابل 96% للرجال .

[1] الجهاز المركزي للاحصاء النتائج النهائية للتعداد العام للمساكن و السكان 2004م .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما يوضح الجدول التالي التوزيع للعاملات بأجر بحسب مهنتهن :

جدول رقم (18)

التوزيع النسبي للنساء العاملات باجر حسب المهنة[1] .

المهنة	%
القوات المسلحة والأمن	0.5
المشروعون وكبار المسئولين والمديرون	7.3
الاختصاصيون	18.8
الفنيون والاختصاصيون المساعدون	18.7
الكتبة	12.7
عمال الخدمات وعمال البيع في المتاجر والأسواق	3.7
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	4.7
الحرفيون	2
عمال تشغيل وتجميع المصانع والآلات	1.6
المهن البسيطة	5.7

[1] الجهاز المركزي للإحصاء النتائج النهائية للتعداد للسكان للعام المساكن 2004م.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المشاركة السياسية للمـــــــــرأة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن تأمين الاحتياجات الأساسية للإنسان لا ينحصر في إشباع حاجاته المادية الأساسية، بل يتجاوز ذلك إلى تأمين كرامته وحريته الشخصية وإلى مشاركته الفعالة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي تعني بالأساس قدرته الحقيقية على أن يكون مشاركاً فاعلاً في الشئون السياسية العامة وأن يسهم في إتخاذ القرار بشأن كل أمر مؤثر على حياته.

ومع أن اليمن خطت خطوات حثيثة نحو الأخذ بالديمقراطية وتوسيع الجهود الداعمة لقضايا تنمية المرأة وتدعيم مركزها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، إلا أن مايتحقق في الواقع العملي من نتائج يؤكد أن عملية صنع القرار في مختلف هئيات سلطات الدولة والمجتمع والهيئات الحزبية تحديداً لاتزال حكراً على الرجل ،وأن النجاحات المتواضعة لإشتراكها في بعض هيئات صناعة القرار ليست أكثر من محاولات محسوبة لتمثيلها الرمزي، كي تحاكي وتساير الإهتامات والمطالبات العالمية السائدة. أما الحياة السياسية بمجملها فلا تزال محكومة بإرادة وقرار الرجال الذين يحتكرون سن التشريعات ويفصلون ضوابط حياة المجتمع وأسس إدارتها وفقاً لاحتياجاتهم ورؤاهم الذكورية الصرفة .

ولعل استمرار هذا الوضع الذي أخذ ينذر في السنوات المنصرمة ،حتى ببعض التراجعات في مستوى المشاركة السياسية للمرأة، لابد وأن يكون له آثاره الضارة التي قد تنذر بتراجعات ليس فقط على مستوى تحسن أوضاع المرأة ونوعية حياتها، وإنما ايضاً على تعزيز الديمقراطية والحريات العامة وعلى نجاح الجهود التنموية في مختلف المجالات.

إطار رقم (4) من الأهداف و الإجراءات التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة

الهدف 4-2-1 تطبيق نظام الحصص للنساء (الكوتا) في مختلف مواقع السلطة و صنع القرار بنسبة (30%).
الهدف 4-2-3 إيجاد كادر نسوي يتمتع بقدرات سياسية تمكنها من المنافسة في الحياة السياسية و العامة.
الإجراء 4-3-8 الدعوة و ممارسة الضغط و التأثير لإنشاء وزارة لتنمية المرأة مع إجراء الدراسات اللازمة لتأكيد جدوى إنشاء وزارة كهذه.
الإجراء 4-3-12 رصد الموارد المخصصة تحديداً لتوسيع و تفعيل دور المرأة في صناعة القرار، و إدراجها ضمن الموازنات السنوية للجهات ذات العلاقة بالتنفيذ.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمثيل المرأة في المراكز القيادية الحكومية وفي القضاء :

شهد العام 2006 م تعيين وزيريتين ضمن قوام الحكومة المشكلة من 33 وزيراً ويعد ذلك تحسناً بالنظر إلى القوام السابق لمجلس الوزراء الذي لم يتضمن سوى وزيرة واحدة . لكن تمثيل النساء عموماً في هذا المجال لايزال متدنياً جداً كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (19)

مستوى تمثيل المرأة في المراكز القيادية الحكومية وفي القضاء لعام 2006 [1]

المركز السياسي والإداري	ذكور		إناث	
	عدد	%	عدد	%
مجلس الشورى	111	98.2	2	1.8
مجلس الوزراء	33	96.3	2	3.7
وكلاء وزراء ومساعدوهم (حاصلون على الدرجة)	1210	96.3	39	3.1
مدراء عموم (حاصلون على الدرجة)	4495	96.4	168	3.6
قضاة	1057	97.4	76*	2.6

وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة العددية في المعينين في مركزي وكيل وزارة ومدير عام مقارنة بأرقام الأعوام السابقة تعود إلى كون المعنيين في الجدول أعلاه هم الحاصلون على الدرجة المشار إليها وليس الممارسون للوظيفة نفسها . ومن حيث تزايد أعداد النساء العاملات في المراكز القيادية ضمن المرافق الحكومية يمكن إعتبار وزارة الخارجية مثالاً على التزايد العددي لتواجد النساء في تلك المراكز.

جدول رقم (20)

التوزيع العددي والنسبي للعاملين في وزارة الخارجية بحسب الوظيفية والنوع لعام 2006[2]

الوظيفة	ذكور		إناث	
	عدد	%	عدد	%
سفير	109	99	1	1
وزير مفوض	87	98	2	2
مستشار	110	96.5	4	3.5
سكرتير أول	93	92	8	8
سكرتير ثان	40	93	3	7
سكرتير ثالث	42	89.4	5	10.6
ملحق دبلوماسي	48	87.3	7	12.7
ملحق	10	90.9	1	9.1
إداري	203	83.5	40	16.5
إجمالي	742	91.3	71	8.7

[1] مصادر اللجنة الوطنية للمرأة

* عدد النساء الحاصلات على درجة قضاة 76 منهم 3 في مناصب إدارية بوزارة العدل و 5 طالبات في المعهد العالي للقضاء و الباقي قاضيات في المحاكم و النيابة العامة. و الجدير بالذكر أنه لأول مرة يفتح المعهد العالي للقضاء أبوابه للنساء منذ أن أفتتح في عام 1981 م و ذلك بقبول 5 طالبات من أصل 12 إمرأة متقدمة مقابل 78 طالباً.

[2] مصادر اللجنة الوطنية للمرأة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والجدول يوضح بعض الزيادة في أعداد شاغلات المواقع القيادية، لكن نسبة هذه الزيادة لاتزال محدودة جداً كما أن النسبة الغالبة بين العاملات في الوزارة (56 %) هي للإداريات ، فيما يشكل الإداريون من إجمالي العاملين الرجال نسبة لا تزيد عن (27%) .

أما مشاركة المرأة في المنظمات الدولية فلا تزال محدودة وتقتصر على إمرأتين فقط : الاولى في منصب المدير الاقليمي للبرنامج الانمائي العربي في الامم المتحدة والثانية في المكتب الاقليمي لمنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) .

تمثيل المرأة في الهئيات القيادية للأحزاب السياسية:

بالرغم من أن اللوائح الداخلية للأحزاب السياسية لا تتضمن تمييزاً ضد النساء، بقدر ما تتضمن في حالات عديدة بنوداً تؤكد على أهمية تمكين النساء من توسيع مشاركتهن في الهيئات القيادية ، إلا أن الحضور الحقيقي للنساء، والمنتشر على مستوى الهيئات الأدنى والأعلى والمناطق المختلفة لتواجد الأحزاب ،لا يزال متدنياً ويظهر التواجد الرمزي للنساء في أعلى هيئات الأحزاب متناقضاً جداً مع غيابهن الفاعل في أدنى الهيئات .
والجداول الاربعة التالية توضح التوزيع العددي والنسبي لأعضاء الهيئات القيادية (بحسب النوع) في الاحزاب الاربعة الرئيسية التي لها تمثيل اكبر في مجلس النواب .

جدول رقم (21)
التوزيع العددي والنسبي للأعضاء في مختلف هيئات المؤتمر الشعبي العام 2005 م [1]

البيان	ذكور	إناث	الاجمالي	النسبة المئوية لمشاركة المرأة %
أعضاء المؤتمر	1.911.220	506.889	2.418.109	%20
أعضا اللجنة العامة : الأعضاء المنتخبون الأعضاء المعينون بحكم مواقعهم	34 21 13	5 4 1	39 25 14	%12.2 %16.6
اعضاء وعضوات اللجنة الدائمة الرئيسية الأعضاء المنتخبون المعينون بحكم مواقعهم	886 316 570	89 63 26	975 379 596	%16
أعضاء وعضوات لجنة دائمة محلية	3975	513	4488	%11
عدد القيادات على مستوى الأمانة والمحافظات	274	113	287	%29
عدد القيادات على مستوى المديريات	1.916	950	2866	%33

[1] اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام 2005م.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول رقم (22)

التوزيع العددي النسبي لأعضاء الهيئات القيادية لحزب التجمع اليمني للإصلاح بحسب النوع[1]

البيان	عدد النساء	نسبة النساء%	عدد الرجال	نسبة الرجال%	الإجمالي
مجلس الشورى	13	%10	130	%90	141
الأمانة العامة	1	%6	15	%94	16
إجمالي الهيئات القيادية للحزب	14	%13	145	%87	159

جدول رقم (23)

التوزيع العددي و النسبي للعضوية في الهئيات القيادية في الحزب الاشتراكي اليمني لعام 2005 م بحسب النوع[2]

البيان	عدد النساء	نسبة النساء%	عدد الرجال	نسبة الرجال%	الإجمالي
اللجنة المركزية	29	%10.6	273	%91	292
المكتب السياسي	4	%13	27	%94	31
الأمانة العامة	2	%10.5	17	%95	19
إجمالي الهيئات القيادية للحزب	32	15.0	317	%90	349

جدول رقم (24)

التوزيع العددي و النسبي للعضوية في الهئيات القيادية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري لعام 2005م بحسب النوع[3]

البيان	عدد النساء	نسبة النساء%	عدد الرجال	نسبة الرجال%	الإجمالي
اللجنة المركزية	8	%5.4	74	%94.6	78
الأمانة العامة	1	%7.1	14	%92.9	15
إجمالي الهيئات القيادية للحزب	5	5.6	88	%94.4	93

[1] حزب التجمع اليمني للإصلاح ، 2007م.
[2] الحزب الاشتراكي اليمني، دائرة شئون المرأة ، 2005م.
[3] التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، 2005م.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مشـــــــاركـــة المـــرأة فـــي مجلس النـــواب والمجـــالس المحـــلية:

ينعكس الوضع الإلحاقي التابع للمرأة داخل الأحزاب وضعف تأثيرها الفعلي في الهيئات القيادية بصورة مباشرة على مستوى تمثيلها في مجلس النواب والمجالس المحلية، الذي لم يشهد تحسناً طوال فترة التجربة النيابية الممتدة من عام 1993 م. فعلى مستوى مجلس النواب، شهد تمثيلها تراجعاً منذ عام 1993 م، رغم أن أعداد النساء المسجلات ضمن قيد الناخبين تزايد بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (25)

عدد المسجلات والمرشحات لانتخابات مجلس النواب خلال ثلاث دورات انتخابية[1]

الدورات الانتخابية	المسجلين		الإجمالي	نسبة الإناث المسجلات	المرشحات		
	ذكور	إناث			الإناث المرشحات	ذكور + إناث	النسبة
1993	944،209،2	379،478	323،688،2	18	42	3166	%3،1
1997	723،364،3	550،304،1	273،669،4	28	19	1331	%4،1
2003	5.482.793	640،414،3	433،097،8	42	11	1396	%0.8

والبيانات أعلاه توضح حالة التناقض الواضحة بين معدلات الزيادة في أعداد المقيدات كناخبات ، والإنخفاض في أعداد المرشحات لعضوية المجالس. أما عدد الفائزات بعضوية مجلس النواب، فقد شهد بدوره تراجعاً من اثنتين عامي 1993 م و 1997 م إلى فائزة واحدة فقط في عام 2003م.

والشيء الملفت في تناقض مواقف الأحزاب السياسية تجاه ترشيح المرأة وترددهم في دعمها الفعلي لتوسيع تمثيلها في المجلس، هو ما أصبح يجنيه كل منهم جراء إستثماره لأصوات النساء . فالحزب الحائز على الأغلبية في المجلس (المؤتمر الشعبي العام)، حصد مايقارب 60% من إجمالي أصوات النساء في عموم البلاد وشكلت أصوات النساء 43 % من إجمالي أصواته. أما الحزب الذي يليه (التجمع اليمني للإصلاح) فقد حصد مايقارب من 21 % من إجمالي أصوات النساء في عموم البلاد، وشكلت أصوات النساء حوالي 40% من إجمالي أصواته. أما الحزبان الأخيران (الحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري) فقد حصدا نسباً قليلة من أصوات النساء عموماً. لكن أصوات النساء شكلت حوالي 39 % من إجمالي أصوات كل منهما . انظر الجدول التالي :

[1] التقرير الوطني السادس عن مستزى تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة 2006 (اللسيداو) ص21.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول رقم (26)

التوزيع العددي النسبي للاصوات التي حصلت عليها الاحزاب السياسية في ا نتخابات 2003 م النيابية بحسب النوع[1]

الأحزاب السياسية	أصوات الذكور		أصوات الإناث		الإجمالي		أصوات النساء من إجمالي أصوات الحزب %
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
المؤتمر الشعبي العام	1977276	%09،56	1487440	%19،60	3464716	%78،57	43
الحزب الاشتراكي اليمني	177454	%03،5	114205	%62،4	291659	%86،4	39
التجمع اليمني للاصلاح	815762	%14،23	534012	%61،21	1349774	%51،22	40
التنظيم الوحدوي الناصري	66574	%88،1	43146	%74،1	109720	%38،1	40
إجمالي الأصوات المنتخبة للأحزاب الأربعة	30337066		2178803		5215869		39
إجمالي الأصوات	3524964	%78،58	2471085	%41،21	5996049	%100	--

ولا يختلف الحال كثيراً عند النظر **لمستوى مشاركة المرأة في المجالس المحلية**؛ ففي انتخابات عام 2001 م ، بلغ إجمالي عدد المرشحات 133 مرشحة ،والفائزات 38 عضوةً فقط وهي النسبة التي لم تتجاوز 0.5 % من إجمالي المرشحين وعدد الفائزين.

وهذه المعدلات كادت تكرر نفسها في انتخابات عام 2006 م وبعد مرور خمس سنوات على التجربة الأولى للإنتخابات المحلية.

[1] التقرير الوطني السادس عن مستزى تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة 2006 (اللسيداو) ص22.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

انتخابات 2006 م المحلية:

تكررت قبل حلول المواعيد الحاسمة لإستحقاقات هذه الإنتخابات، تكررت الوعود المألوفة التي تكيلها الأحزاب السياسية للنساء بإستعدادها لتوسيع مشاركتهن في المجالس المحلية بنسب لا تقل عن 15 %. ثم جرى التلويح بمواثيق شرف تلزم جميع الأحزاب بتعهدات معينة بشأن تسهيل وصول النساء للمجالس، هروباً مما تطالب به النساء من تشريعات تلزم الجميع بحصص نسبية مؤقتة لصالح المرأة. ولكن كالعادة وفي غمرة صراع المنافسة، وتوتر العلاقات بين الأطراف الحاسمة والمؤثرة داخل الأحزاب وفيما بينها، خفتت تدريجياً ثم اختفت تماماً مختلف التعهدات التي قطعت للمرأة وبدأت في ممارسات الضغط عليها للإنسحاب في كثير من الحالات، وجاءت نتيجة الانتخابات كعادتها بنسبة منخفضة جداً لمشاركة النساء كمرشحات حزبيات وكفائزات في عضوية المجالس. ومع ذلك فقد جنت المرأة ثماراً متواضعة في مجال المشاركة في إدارة الانتخابات في مرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين، عن طريق تعيين نساء في اللجان الإشرافية والأساسية. حيث عينت 6 نساء في اللجان الإشرافية على مستوى المحافظات من مجموع 66 عضواً وبلغت نسبتهن 9.1 % كما عينت 60 امرأة في لجان أساسية بالدوائر الإنتخابية من مجموع 903 عضواً، وبنسبة 6.6%. وفي اللجان الفرعية بالمراكز ظلت نسبتهن مساوية للرجال لتساوي عدد اللجان المخصصة للتسجيل لكلا الجنسين .

أما في إدارة المرحلة الأكثر حسماً للإنتخابات وهي مرحلة الترشيح والإقتراع فقد تدنت نسبة الثقة في النساء، ولم تشرك أي إمرأة في اللجان الإشرافية، وأشركت 9 عضوات فقط في اللجان الأصلية بالمديريات (من مجموع 999 عضواً)كما أشركت 37 امرأة فقط في اللجان الأصلية على مستوى المراكز(من مجموع يزيد عن 16 ألف عضو) .

ومع أن مرحلة التسجيل الجديد للناخبين أضافت للسجل القديم 1.149.875 ناخباً وناخبة :

جدول رقم (27)

المقيدون في سجل الناخبين عام 2006 م[1]

البيان	ذكور	إناث	إجمالي	نسبة مشاركة المرأة %
عدد المقيدين الجدد عام 2006 م	664.520	485.355	1.149.875	42.21
إجمالي المقيدين لمرحلتي 2003 ،2006 م	5.346.805	3.900.565	9.247.370	42.18

[1] بيانات اللجنة العليا للإنتخابات – الإدارة العامة للمرأة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إلا أن نسبة مشاركة النساء في سجل الناخبين، كما تظهر في الجدول أعلاه لم تتغير وبقيت كما كانت سابقاً حوالي 42%، لكن المؤشرات المخيبة للآمال ظهرت في مرحلة الترشيح للإنتخابات، عندما اتضح أن مواقف الأحزاب بهيئاتها المختلفة – العليا والدنيا – عادت لتتنصل عن وعودها تجاه النساء داخلها وخارجها ...، حيث رفضت ترشيحات كثير من الحزبيات من قبل أحزابهن، واللاتي اضطررن للترشح كمستقلات، ثم واجهن ضغوطات كبيرة لإ كراههن على الإنسحاب أيضاً، وكانت النتائج كالتالي :

جدول رقم (28)

المرشحات لعضوية مجالس المحافظات والمديريات في انتخابات 2006 م[1]

البيان	مجالس المحافظات			مجالس المديريات			إجمالي		
	حزبيات	مستقلات	إجمالي	حزبيات	مستقلات	إجمالي	حزبيات	مستقلات	إجمالي
عدد المتقدمات بطلب الترشيح	13	25	38	69	101	170	82	126	208
عدد المنسحبات من الترشيح	-	12	12	5	31	36	5	43	48
المرشحات المتبقيات للمنافسة	13	13	26	64	70	134	77	83	160

والبيانات أعلاه توضح أن عدد المستقلات من المرشحات تجاوز كثيراً عدد الحزبيات وأن المنسحبات هن في الأساس مستقلات ،رغم وجود خمس حزبيات اضطررن ايضاً للإنسحاب. أما من تبقين لخوض المعركة الإنتخابية فبلغن 160 مرشحة فقط : 77 حزبية و83 مستقلة وهو رقم متواضع جداً من إجمالي عدد المرشحين الذي فاق العشرين ألفاً .

و وفقاً للنتائج المعلنة عن الفائزين لم تنجح سوى38 مرشحة (ثمان منهن فزن بعضوية مجالس المحافظات و 30 مرشحة فزن بعضوية مجالس المديريات) ،وهذا الرقم المتواضع لايشكل سوى نسبة 0.5 % من إجمالي الفائزين بعضوية المجالس والذين تجاوز عددهم السبعة ألآف عضواً، وهي تقريباً نفس النسبة التي شاركت بها النساء ضمن قوام المجالس المحلية في الدورة الإنتخابية السابقة 2001 م .

وقد فازت مرشحات الحزب الحاكم – المؤتمر الشعبي العام بـ 34 مقعداً من إجمالي 38 (بنسبة تقارب 90%) أما المقاعد الأربعة المتبقية ففازت بها حزبية واحدة مرشحة الحزب الاشتراكي اليمني وثلاث مستقلات.

وقد جاء خوض النساء لهذه التجربة الانتخابية، بما رافقها من صعوبات وتحديات ظلت تكرر نفسها بنفس الوتيرة لأكثر من 13 عاماً، وبما نجم عنها من نتائج هزيلة، جاء ليؤكد صواب الاستنتاجات والمطالبات التي تبنتها المنظمات والهيئات الناشطة في مجال حقوق المرأة، وهي المطالبات التي رأت في نظام الحصص النسبية "الكوتا" المؤقتة، سبيلاً ضرورياً ولا

[1] بيانات اللجنة العليا للإنتخابات – الإدارة العامة للمرأة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مناص منه لتمكين المرأة من توسيع مشاركتها في الحياة السياسية في مختلف المواقع، و مدخلاً فعالاً لتحويل الحق في المساواة المنصوص عليه في دستور البلاد وقوانينها الأساسية إلى أمر قابل للتحقيق الفعلي في الواقع ، وبوتائرمتنامية تدريجياً تضع حداً لحالة الجمود، بل والتراجع التي أنتجتها التجارب الماضية .

الفتاة في مجلس شورى الشباب:

إن تجربة تكوين هذا المجلس (الذي ترتفع نسبة تمثيل الفتيات فيه إلى 33.3 % من إجمالي قوامه)، ترعاها المدرسة الديمقراطية، لتعويد الشباب في أعمار مبكرة على الممارسة الديمقراطية والترويج لقيم المواطنة المتساوية والحوار والقبول بالآخر وتداول السلطة سلمياً.
هذه التجربة جديرة بالإشادة لحرصها على الأقل على أن تجمع في كيان موحد ، مواطنين متساوي الحقوق بغض النظر عن جنسهم وعن قدومهم من مختلف أرجاء البلاد بخلفيات اجتماعية وثقافية ومهنية وسياسية متنوعة. وقد يغدو ظهور هيئة كهذه حافزاً معنوياً للحلم ببرلمان الغد المنشود، الذي يمثل فيه الرجل والمرأة بنسب أكثر عدالة .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المـــــــــرأة

و

الصحـــــــــــة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تشير بيانات النفقات العامة التي أوردها كتاب الإحصاء السنوي لعام 2005 إلى تدنٍ نسبي في معدل الإنفاق على الصحة، من إجمالي الإنفاق العام ، و ذلك من 5.2% عام 2004 إلى 3.8% عام 2005[1] (و من 1.9% إلى 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي[2]). و مع أن الاحتياجات الفعلية لتطوير القطاع الصحي تستلزم مضاعفة تلك المعدلات لمرات عديدة، و تخصيص النسبة الأكبر منها للرعاية الصحية الأولية، فإن ما يلفت الانتباه أن ذلك التدني للإنفاق، رافقه في نفس العام (2005) تحسن لعدد من المؤشرات، أوردها نفس المصدر، و أوحت بحدوث تغيرات إيجابية هامة في القطاع الصحي، أكان على مستوى التوسع في منشآت البنية التحتية أو تأهيل و تأمين الكادر الصحي أو على مستوى مؤشرات تقديم الخدمات و الرعاية الصحية، أو غيرها.

إطار رقم (5) من الأهداف و الإجراءات التنفيذية للإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة

الهدف 2-2-2 مضاعفة معدل النساء و الاطفال الحاصلين على الرعاية و الخدمات الصحية الأولية.
الهدف 2-2-3 تخفيض معدل وفيات الأمهات إلى (183) لكل 100,000 مولود حي.
الهدف 2-2-11 تحسين و تنويع الفعاليات و الخدمات المهتمة بقضايا الصحة الإنجابية و الجنسية، و إيصالها إلى مختلف مناطق البلاد، مع إشراك الرجال في ذلك.
الهدف 2-2-20 زيادة المخصصات المالية للقطاع الصحي ضمن الموازنة العامة إلى الضعف و تخصيص نسبة كافية منها للبرامج المستهدفة للمرأة تحديداً.
الإجراء 2-3-4 تنفيذ برامج وقائية تحد من انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، و التركيز على نشر و ضمان مأمونية خدمات نقل الدم، و تقديم العلاج و الدعم النفسي لمرضى الإيدز.
الإجراء 2-3-7 تبني مشروع لإدماج موضوعات الثقافة الإنجابية و الجنسية و التربية السكانية ضمن مناهج التدريس للمرحلة الثانوية الجامعية.

القـــــــوى العاملـــــــة الصحيـــــــــة[3] :

زادت القوى العاملة في قطاع الصحة و تحسنت العديد من المؤشرات الصحية بصورة نسبية مع الزيادة السكانية خلال الفترة من عام 2004 – 2005م، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (29)

أهم المؤشرات الصحية للفترة 2004-2005

المؤشر	2004*	2005**
عدد سكان الجمهورية	19685161	20.308.018
عدد الأطباء	5282	5920
عدد الممرضين	8882	15121
عدد السكان للطبيب الواحد	3727	3430
عدد السكان للسرير الواحد	1546	1467
عدد الممرضين إلى الطبيب الواحد	2	3

* السكان المقيمين وفقاً للنتائج لتعداد 2004 ** تقديرات السكان 2005

البنيـــــــة التحتيـــــــــة:

[1] كتاب الإحصاء السنوي 2005، مصدر سابق، ص202.
[2] تقرير إنجاز إستراتيجية التخفيف من الفقر، مصدر سابق ص25
[3] كتاب الإحصاء السنوي 2005، مصدر سابق ، فصل الصحة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

شهد عام2005 زيادة وتطويراً للبنية التحتية في مجال الصحة لاسيما المستشفيات ووحدات الرعاية الصحية الأولية في عدد من مراكز الأمومة و الطفولة والمراكز الصحي و المؤشرات التالية توضح ذلك:

جدول رقم (30)

يوضح عدد المستشفيات و المراكز و الوحدات الصحية الحكومية المنتشرة في البلاد لعامي 2004-2005م[1]

المؤشر	2004	2005
المستشفيات	168	214
المراكز الصحية	600	716
مراكز الأمومة والطفولة	333	74
وحدات رعاية صحية أولية	2075	2657

المـــــرأة فـــــي مـــواقـــــع صنـــع القـــرار فـــي وزارة الـصحـــــــة العامـــة و السكـــــــان :

لم تظهر تعيينات جديدة للمرأة في مواقع قيادية و ظلت المعينات السابقات في أماكنهن: وكيلة لقطاع السكان بوزارة الصحة و 6 نساء في منصب مدير عام بالإضافة إلى مستشارتين لوزير الصحة العامة و السكان.

مـــــؤشرات عـــــن صحـــــة المـــــرأة[2]:

1. العمر المتوقع عند الميلاد ومتوسط سن الزواج الأول للمرأة:

أرتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة للإناث من (58.96 سنة) عام 1994 عام إلى (62.03 سنة) في عام2004 (حسب نتائج التعداد 2004) وارتفع متوسط عمر الإناث عند الزواج الأول من 20.7عام 1994 إلى 22.1عام 2004(حسب تعداد 2004).

[1] كتاب الإحصاء السنوي 2005، فصل الصحة- الجهاز المركزي للإحصاء
[2] كتاب الإحصاء السنوي 2005، فصل الصحة- الجهاز المركزي للإحصاء

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2. معـــــدل النمـــو السنـــوي ومعـــدل الخصوبـــة[1]:

انخفاض معدل النمو السنوي للسكان من 3.7 عام 1994 إلى 3.5 عام 2004(حسب نتائج التعداد السنوي للسكان والمساكن والمنشآت عام 2004) وكذلك انخفاض معدل الخصوبة الكلي من 7.4 مولود لكل امرأة عام 1994إلى 6.1 عام 2004(حسب تعداد 2004).

3. وفيـــات الأطفـــال و الرضـــع[2]:

بحسب تعداد 2004 يلاحظ أن نسبة وفيات الرضع من الإناث انخفضت من 76.4 في الألف عام 1994 إلى 75 في الألف عام 2004 م وذلك بسبب علاقته بالرعاية الصحية للأم قبل الولادة و أثنائها و بعدها. كما انخفضت بنسبة بسيطة وفيات الأطفال الإناث دون الخامسة إلى91.7 في الألف.

4. وفيـــات الأمـــهات:

لا تزال وفيات الأمهات في اليمن من أعلى المعدلات في العالم على الرغم من محاولات الدولة للحد من النسبة حيث تبلغ 365 لكل 100,000 (تقرير التنمية البشرية 2004)، ويوجد تفاوت في النسب بين الريف والحضر والمستوى التعليمي للمرأة. وقد اتخذت الدولة تدابير لمواجهة هذه الصعوبات منها زيادة في الخدمات الإيصالية مثل العيادات والفرق المتنقلة، ووفقاً لإحصائيات الصحة الإنجابية لعام 2005 فقد كانت الأسباب الرئيسية لوفيات الأمهات في اليمن: النزيف 39% ،تعسر الولادة 23% ،الارتجاع 19% ،حمى النفاس 19%، الزواج و الإنجاب المبكران ، تكرار الحمل، عدم المباعدة بين الولادات، سوء التغذية مما يؤدي إلى فقر الدم، عدم الحصول على خدمات الطوارئ التوليدية في المناطق البعيدة، عدم توفر مراكز نقل دم في كل المديريات و المحافظات، الولادات المنزلية و التي لا تتم بواسطة كادر مدرب، صعوبة ووعورة الطرق للتنقل، وعدم المتابعة في فترة الحمل.

5. وسائـــل تنـــظيم الأســـرة[3]:

حدث تطور ملحوظ في استخدام وسائل تنظيم الأسرة عن السنوات السابقة وذلك للعديد من العوامل منها زيادة الوعي وتوفيرها في المراكز الصحية خاصة في الأرياف، وعن طريق التسويق المجتمعي لتوفيرها بأسعار رمزية، سواء في المؤسسات الحكومية أو الخاصة، حيث لوحظ ارتفاع استخدام وسائل تنظيم الأسرة (وسائل حديثة) من 9.8% عام 1997 إلى 13% عام 2004م، وانخفض استخدام الوسائل التقليدية من 10.8 عام 97 إلى 9.7% عام 2003م.

[1] كتاب الإحصاء السنوي 2005، فصل الصحة- الجهاز المركزي للإحصاء
[2] كتاب الإحصاء السنوي 2005، فصل الصحة- الجهاز المركزي للإحصاء
[3] التقرير الوطني السادس حول مستوى تنفيذ إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو 2006م) ص48

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

6. رعايـــــة الحـــوامـــــل[1]:

يحتوي مشروع قانون الأمومة المأمونة – الذي تقدمت بـه وزارة الصحة، و يناقش حالياً في مجلس النواب – على عدد من البنود التي لها علاقة بصحة المرأة، و منها إلزامية الحصول على الرعاية الصحية و حظر تعريض الإناث للمخاطر الصحية الناجمة عن الزواج المبكر و حظر ختان الإناث و توفير وسائل تنظيم الأسرة في جميع المنشآت الصحية. و سوف يقوم المجلس الأعلى للأمومة و الطفولة بإعلان شبكة خاصة بالأمومة المأمونة تضم عدداً من الجهات العاملة مع الأم في كافة المجالات و ليست في المجال الصحي فقط. ونرصد بعض المؤشرات في هذا الجانب:

- بلغت نسبة النساء الحوامل اللاتي تلقين رعاية طبية 65.7% في الحضر و في الريف 34.5%.[2]
- بلغت نسبة النساء اللاتي تلقين رعاية ما بعد الولادة 12.8%.
- بلغت نسبة النساء اللاتي تلقين لقاح الكزاز 38% (مسح صحة الأسرة 2003).
- انخفض مؤشر نسبة الأمهات اللاتي عانين من أية مضاعفات من 76% عام 92 إلى 53% عام 2003م.
- وزيادة نسبة الأمهات الاتي راجعن الطبيب ممن عانين من مضاعفات من13.4% عام 97م إلى 2، 47 % عام2003م.
- انخفاض نسبة الأمهات اللاتي وضعن في المنزل من 84.2% عام 97م إلى77.4% عام 2003م.
- ازدادت نسبة الولادات التي تمت بإشراف كادر طبي إلى 26%عام 2004م.

7. التغـــــــذيـــــة[3] :

تعطى الدولة اهتماماً بالتغذية وخاصة للأم والطفل، وينفذ برنامج الغذاء العالمي بالتعاون مع إدارة التغذية في وزارة الصحة العامة و السكان مشروعاً متوسط المدى(2002-2007)، حيث يقدم تغذية للأم الحامل و المرضعة و الأطفال دون سن الخامسة، الذين يعانون من سوء التغذية، يستفيد منه نحو 41,000 إمرأة حامل و35,000 مرضعة و50,000 طفل دون سن الخامسة وفقاً لهذا المشروع .

8. الســـــرطـــــــــان[4] :

يعتبر مرض السرطان السبب الثاني لوفاة المرأة بعد أمراض القلب و الأوعية الدموية، حيث تبلغ النسبة 53%، حسب مسح صحة الأسرة عام 2003م، ولكنه سيكون السبب الأول للوفاة في وقتنا الحاضروفقاً لتوقعات خبراء الصحة. و أكثر ما تصاب به المرأة هو سرطان الثدي و الرحم. ويعتبر سرطان الثدي من أكبر التحديات التي تواجه المرأة، وذلك لكثرة الإصابات به. ويتم اكتشاف هذا النوع من المرض في حالة متأخرة مما يترتب عليه زيادة نسبة الوفيات. أما سرطان الرحم فيشكل نسبة 51% من الأورام الخبيثة التي تصيب المرأة. وتبلغ نسبة إصابة

[1] التقرير الوطني السادس حول مستوى تنفيذ إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو 2006م) ص49
[2] المصدر:التقرير الاحصائي السنوي لوزارة الصحة العامة و السكان 2003-2004م.
[3] التقرير الوطني السادس حول مستوى تنفيذ إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو 2006م) ص49
[4] التقرير الوطني السادس حول مستوى تنفيذ إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو 2006م)

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبيض 6% و المهبل و الفرج 1% . ومن تقارير المؤسسة الخيرية لدعم مرضى السرطان تبين أن الحالات التي تم علاجها بالإشعاع من النساء فقط خلال عام 2005م هي 375 امرأة وعدد الحالات التي تم علاجها بالكوبالت عدد 44 امرأة، أما عدد المستفيدات من خدمات صيدلية المؤسسة مجاناً لعام 2005م هي 694 و 612 للربع الأول من عام 2006م.

9. مــرض نقص المناعــة المكتسبــة (الإيــدز)[1]:

تمت العديد من البرامج و التدابير لرصد و مكافحة إلايدز و الأمراض المنقولة جنسياً، و أنشئ من خلال مشروع الترصد الوبائي قاعدة أساسية للمعلومات.و أقيمت الكثير من الدراسات بالتنسيق مع الصحة الإنجابية عام 2005م حول الأمراض المنقولة جنسياً في أوساط النساء في عام 2006.

جدول رقم (31)

يوضح توزيع المصابين بفيروس إلايدز حسب الجنس في الجمهورية اليمنية للفترة من (2000-2006)[2]

السنة	إجمالي الحالات	ذكور	إناث	غير معروف
2000	110	64	46	0
2001	107	65	42	0
2002	151	69	33	49
2003	247	165	57	25
2004	214	149	65	0
2005	228	160	68	0
حتى يوليو 2006	168	94	64	10
الإجمالي	1989	1187	684	118

[1] التقرير الوطني السادس حول مستوى تنفيذ إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو 2006م) ص50

[2] البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

10. تشـــويه الأعضـــاء التنـــاسليـــة للأنثى (FGM)[1]:

تنتشر هذه الممارسة في المناطق الساحلية. وعلى ضوء الدراسة المسحية التي نفذت في عام 1999 م، ونشرت في 2001م، صدر قرار وزير الصحة و السكان رقم (3/1)لسنة 2001م، بشأن منع ختان الإناث من قبل جميع العاملين في الخدمات الصحية العامة والخاصة، وتم عمل العديد من ورش العمل والمؤتمرات و الندوات و المحاضرات المتعلقة بأضرار ختان الإناث، و التي استهدفت العاملين الصحيين وعلماء الدين والإعلاميين والنساء ومختلف شرائح المجتمع مابين عامي 2002-2004م، من خلال مشروع صحة البنات التي نفذته اللجنة الوطنية للمرأة بالتعاون مع 47 جمعية في محافظات عدن- حضرموت – الحديدة و نفذت أيضا حملات توعوية بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة و السكان .

و من خلال مسح صحة الأسرة عام 2003م تبين أن 56% من السيدات في اليمن يعرفن عن ختان الإناث، ومن بين هؤلاء النساء فان 38% قد أجري لهن الختان فعلاً، كما أن 22% أجرين الختان لبناتهن . وأن نسبة 94% من الختان تتم في المنزل وعادة يتم عند الميلاد. كما يرى ثلث هؤلاء النساء ضرورة إستمرار ختان الإناث و الأسباب من وجهة نظرهن هي :

- أمر تقليدي 41%
- للنظافة 54%
- اعتقاد ديني 28%

و يوجد حالياً مشروع إضافة نص قانوني مقدم من المجلس الأعلى للأمومة و الطفولة وهو إضافة إلى المادة (70) من القانون الخاص بحقوق الطفل رقم (45) لسنة 2002م بشأن منع ختان الإناث. وأيضا مشروع قانون الأمومة المأمونة و الذي تقدمت به وزارة الصحة والسكان، ويناقش حالياً في مجلس النواب وهو يحتوي على عدد من البنود التي لها علاقة بصحة المرأة، ومنها إلزامية الحصول على الرعاية الصحية وحظر تعريض الإناث للمخاطر الصحية الناجمة عن الزواج المبكر، وحظر ختان الإناث، وتوفير وسائل تنظيم الأسرة في جميع المنشآت الصحية.

[1] التقرير الوطني السادس حول مستوى تنفيذ إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو 2006م) ص50.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العـــنف و حـــقوق الإنســـــان للمـــــــرأة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

شهدت المرأة خلال السنوات الأخيرة تعزيزاً لممارسة حقوق عديدة كفلها لها الشرع و أكدتها نصوص دستورية و قانونية صريحة. لكن الدراسات و الوقائع لا تزال تظهر هوة كبيرة بين ما هو مكفول نصاً و بين التمتع الفعلي بالحقوق عبر ممارستها في الواقع. حيث قدرت نسبة النساء اللواتي يتعرضن لشكل من أشكال العنف أو أكثر بـ 45 % (معن عبدالباري قاسم ،2004). و ذلك وضع يحول دون تحقيق الأهداف التنموية في العدالة و المساواة إذ تبقى حقوق المرأة المدنية و السياسة و الاقتصادية و الاجتماعية عرضة للإنتهاك، فتحرم من مقومات الوصول إلى مختلف الموارد و مصادر القوة التي تؤهلها للإستفادة الفعلية مما ضمنته القوانين و اللوائح لها من حقوق متساوية مع الرجل. و مع ما تحقق خلال السنوات الماضية من نجاحات في إلغاء بعض النصوص التميزية ضمن القوانين النافذة و في الترويج لمناهضة العنف ضد النساء عبر فعاليات متزايدة، إلا أن نصوصاً أخرى كثيرة لا تزال بحاجة إلى تعديل و استحداث. كما أن جهوداً و فعاليات أكثر إتساعاً و تنوعاً لمناهضة العنف ضد المرأة و لإنفاذ القانون و تحقيق العدالة لابد من اتخاذها.

إطار رقم (6) من الاهداف و الإجراءات التنفيذية للإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة

الهدف 5-2-2 ضمان حصول المرأة على معاملة متساوية و غير تمييزية أمام القانون، و في سلك القضاء على وجه الخصوص، و تسهيل سبل وصولها إلى آليات العدالة.
الهدف 5-2-4 تعديل مناهج التعليم، و الخطاب الإرشادي و الإعلامي المتطمن نصوصاً و أفكاراً و اجتهادات تروج بشكل مباشر أو غير مباشر لموروثات و ممارسات تمييزية ضد المرأة، و إدماج المعرفة القانونية و حقوق الانسان فيها.
الهدف 5-2-7 ضمان وسائل فعالة و حديثة لمساعدة و حماية المعنفات من النساء.
الهدف 5-2-8 تخصيص موارد كافية ضمن موازنة الدولة و دعم المانحين لتنفيذ الفعاليات الموجهة لمكافحة العنف ضد المرأة و لتمكينها من التمتع بحقوقها الإنسانية.
الإجراء 5-3-8 إنشاء دور الإيواء و خدمات الطوارئ لإحتضان ضحايا العنف من النساء.
الإجراء 5-3-18 تبني الفعاليات الكفيلة بحماية الطفلة من أي صورة من صور العنف (الختان، الحرمان من التعليم، الزواج المبكر، الحرمان من الإرث، و حمايتها من الاستغلال الاقتصادي و من الاستغلال الجنسي).

مؤشرات عن العنف ضد المرأة

1. ضحايا الجرائم من النساء:

إستناداً على مصادر وزارة الداخلية للعام 2006:

- فقد بلغ عدد ضحايا الجرائم المختلفة من النساء 143حالة وفاة و 590 حالة إصابة.
- إجمالي عدد ضحايا حوادث مرورية من النساء 372 حالة وفاة و 1280 حالة إصابة.
- إجمالي ضحايا الاغتصاب 100 حالة إضافة إلى 186 جريمة زنا.
- إجمالي ضحايا الخطف من النساء 10 حالات.
- إجمالي ضحايا الهروب من الفتيات 10 حالات تم إعادة 4 حالات إلى اسرهن.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2. ضحايا الجرائم من الإناث القصر و الأحداث:

بينت الاحصاءات للعام 2005 الواردة في كتاب الاحصاء السنوي و المأخوذة من وزارة الداخلية، أن الإناث غالباً ما يتعرضن للجرائم الجسيمة بنسبة 12% و معظم هؤلاء هن ضحايا جرائم الشروع في القتل، يليها القتل العمد و الإغتصاب, ثم الإيذاء العمد الجسيم. و يتضح أن أكثر فئة عمرية تعرضاً لمثل هذه الجرائم هن الإناث في الفئة العمرية من(7-18) عاماً. أما عن نسبة ضحايا الإناث القصر و الأحداث للجرائم غير الجسيمة فقد وصلت إلى 19%، أكثرهن هن ضحايا جرائم الإساءة بالخطأ، يليها جرائم هتك العرض و ثم الشروع في القتل العمد.

جدول رقم (32)

الجرائم الجسيمة و غير الجسيمة التي تتعرض لها الإناث القصر و الأحداث للعام 2005م[1]

نوع الجرائم	المجني عليهن حسب العمر			إجمالي الإناث	نسبة الإناث إلى الذكور	الإجمالي العام
	أقل من 7 سنوات	14-8 سنة	18-15 سنة			
الجرائم الجسيمة						
القتل العمد	3	8	3	14	%14.4	97
الشروع في القتل	8	10	8	26	%21.2	212
الإيذاء العمدالجسيم	--	3	10	13	%4	313
الشروع بالإغتصاب	2	2	1	5	%45	11
الشروع بالزنا	--	1	1	2	%100	2
الزنا	--	1	8	9	%81.8	11
الإغتصاب	2	8	4	14	%16.5	85
الخطف	--	2	3	5	%35.7	14
الإجمالي	15	35	38	88	%12	745
الجرائم غير الجسيمة						
الشروع في القتل العمد	1	6	2	9	%20	45
هتك العرض	3	4	5	12	%57	21
الإساءة بالخطأ	5	1	9	15	%12.5	120
الإجمالي	9	11	16	36	%19	186

[1] كتاب الإحصاء السنوي 2005، مصدر سابق، جدول رقم (11و12).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3. النساء السجينات:

إستنادا على مصادر وزارة الداخلية فقد بلغ عدد النزيلات في السجون على مستوى الجمهورية 179 سجينة في 2006، منهن 62 سجينة محكوم عليهن، 64 سجينة لازلن رهن إجراءات المحاكمة ، 94 سجينة رهن التحقيف الأولي و 22 سجينة من الأجانب. أما عدد السجينات في 2005 في السجن المركزي فقد بلغ 234 (أنظر الجدول أدناه).

و كان رئيس الجمهورية قد و جه أمراً بالإفراج عن سبعين سجينة بمناسبة عيد المرأة في الثامن من مارس 2006. و لكن لم يتم تنفيذ القرار إلا بطريقة جزئية فقط و ذلك بالإفراج عن عدد قليل جداً منهن.

جدول رقم (33)
أعداد السجينات حسب نوع الجريمة للعام 2005م[1]

البيان	نوع الجريمة	عدد السجينات
سجينات محكوم عليهن	الشروع في القتل	13
	قتل شبه عمد	24
	الزنا	79
	سرقة	12
	إختطاف	3
	شرب الخمر	2
	حيازة مخدرات	6
	بلاغ كاذب و ترحيل	94
	الإجمالي	234
سجينات رهن التحقيق	دعارة زنا أو فعل فاضح	36
	قتل	3
	سرقة	17
	إعتداء	1
	مساعدة هارب من السجن	2
	جرائم خطف	7
	الإجمالي	66

[1] وزارة الداخلية – تقرير مصلحة السجون 2006م.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

4. الجهـــــــود المبذولـــة لمناهضـــــة العنف ضـــــد المـــــرأة[1]:

قامت شبكة شيماء بإنجاز مشروع بين الفترة ما بين أغسطس 2005- يوليو 2006 لتغيير سلوك المجتمع و الأفراد تجاه ممارسة الزواج المبكر، و الذي تضمن ايضا تغيير القوانين الخاصة بالحد الأدنى لسن الزواج. و قد خلص المشروع إلى تحديد سن 18 سنة كحدٍ أدنى لسن الزواج. كما خرج بتوصيات هامة على مستوى رسم السياسات و اتخاذ القرار و رفع الوعي بمخاطر الزواج المبكر في المجتمعات المحلية، و السعي لتعديل قانون الاحوال الشخصية بما يتوافق و حقوق الطفل. و قد لمس منفذو المشروع أن هناك إدراك بمخاطر الزواج المبكر لدى الأهالي، و بالتالي تم اكتساب مناصرين على المستوى القاعدي من الأهالي أنفسهم للقيام بالتوعية في مجتمعاتهم الصغيرة.

الجهـــود المبذولـــة لإقـــرار التعـــديلات القـــانـــونية خـــلال 2006[2]:

اتخذت الحكومة اليمنية تدابير بشأن إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة في القوانين الوطنية من خلال صدور قوانين أو إجراء تعديلات قانونينة أو إضافات إلى نصوص بعض القوانين النافذة لتعزيز حقوق المرأة خلال الفترة من عام 2002-2006 فوصل عدد النصوص المعدلة خمسة نصوص قانونية. كما و لا تزال جهود تبذلها اللجنة الوطنية للمرأة لإقرار تعديلات مقترحة على نصوص تمييزية ضد المرأة في القوانين التالية:

- قانون الأحوال الشخصية رقم (20) لسنة 1992م.
- قانون الجرائم و العقوبات رقم (12) لسنة 1994م
- قانون الانتخابات و الاستفتاء رقم (13) لسنة 2001م.
- قانون التأمينات و المعاشات رقم (25) لسنة 1991م و تعديلاته.
- قانون الضمان الاجتماعي رقم (31) لسنة 1996م
- قانون الجنسية رقم (6) لسنة1990م و تعديلاته.
- قانون حقوق الطفل رقم (45) لسنة2002م
- قرار جمهوري بقانون إنشاء المعهد العالي للتربية البدنية و الرياضية رقم (4) لسنة1996م.
- قانون العمل رقم (5) لسنة1995م.
- قانون الخدمة المدنية و لائحته التنفيذية رقم (19) لسنة 1991م.
- القانون العام للتربية و التعليم رقم (45) لسنة1992م
- قانون الأحزاب و التنظيمات السياسية رقم (66) لسنة1991م
- قانون السجون رقم (48) لسنة1991م
- قرار جمهوري رقم (4) لسنة 1994م واللائحة التنفيذية لقانون دخول و إقامة الأجانب.

قانون هيئة الشرطة رقم (15) لسنة 2000.

[1] مصادر شبكة شيماء، تقرير الإنجاز الخاص بمشروع تغيير سلوك المجتمع و الأفراد تجاه ممارسة الزواج المبكر و تغيير السياسات الخاصة بالحد الأدنى لسن الزواج، يوليو 2006.

[2] مصادر اللجنة الوطنية للمرأة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و قد تم تشكيل لجنة من قبل مجلس الوزراء وفقاً لقراره رقم (45) لسنة 2005 و المكونة من وزارة الشئون القانونية و اللجنة الوطنية ووزارة حقوق الانسان. و تم إضافة وزارة الأوقاف و الإرشاد إلى اللجنة في 2006 للنظر في التعديلات من الناحية الشرعية. وقد أقر مجلس الوزراء في تاريخ 5 مارس 2007 مشروع التعديلات لبعض القوانين المتعلقة بالمرأة، و ذلك في اتجاه تعزيز حقوق المرأة و صون كرامتها و عدم التقليل من شأنها و تأكيد التعامل مع النساء بإعتبارهن شقائق الرجال و نصف المجتمع. و أكد المجلس على حق المساواة التي كفلها الدستور اليمني للرجل و المرأة و الذي أتاح للمرأة الحصول على كافة الحقوق التي يتمتع بها اخوها الرجل في مختلف المواقع. ووجه اللجنة المختصة بالمراجعة النهائية للمواد المضافة أو المعدلة في بعض القوانين بحيث لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المـــــــــرأة

و

الإعـــــــــــلام

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المـــــرأة والإعـــــــــلام[1]

رغم تزايد الأنشطة والبرامج الإعلامية التي أخذت تروج لمفاهيم النوع الاجتماعي في الأعوام الأخيرة ظلت الصورة النمطية للمرأة تفرض نفسها في التعاطي الإعلامي إجمالاً مع قضايا المرأة، وظل دور المرأة الإعلامية القادرة على أن تعكس صورة متوازنة للمرأة بعيداً جداً عن مواقع صناعة القرار الإعلامي ، مع أن دورها في صياغة مضامين المادة الإعلامية ذات التأثير الفعلي والمباشر على المتلقين بدأ يظهر تدريجياً في مواقع وبرامج محدودة، مثل برنامج الأسرة اليومي وبرنامج قضايا أسرية الأسبوعي الذي يذاع من قبل إذاعة صنعاء .

إطار رقم (7) من الأهداف و الإجراءات التنفيذية للإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة

الهدف 6-2-3 العمل على تغيير الصورة النمطية للمرأة في الإعلام و تناول إشكالية تنمية المرأة إقتصادياً و سياسياً و اجتماعياً و ثقافياً، و اعتبارها قضية ذات أولوية في مختلف البرامج الإعلامية المقروءة و السموعة و المرئية.
الإجراء 6-3-1 ضمان وصول النساء إلى مواقع صنع القرار في القطاعات الإعلامية المختلفة.
الإجراء 6-3-5 إقامة دورات تدريب و تأهيل متخصصة للإعلاميات و الإعلاميين لتطوير مهارتهم التلفزيونية و الإذاعية و الصحافية في التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي.

1. قضايا المرأة في الإذاعة والتلفزيون:

خلال العامين الماضيين كان التحسن الكمي والنوعي للبرامج الموجهة للمرأة قد تركز حول القضايا المتعلقة بالتعليم والصحة الإنجابية والعمل والمشاركة السياسية . ويظهر التحسن عموماً من خلال ارتفاع معدل برامج المرأة والأسرة ليصل إلى 802 ساعة عام 2005 م بعد أن كان 426 ساعة عام 2000 م. وإجمالاً ارتفعت نسبة بث البرامج الخاصة بالمرأة من 1.4% الى 1.8 % خلال نفس الفترة . أما الاساس الذي ارتكز عليه التحسن النسبي في التعاطي مع قضايا المرأة ابتداء من عام 2005 م فهو خطة الإعلام للإذاعة والتلفزيون لنفس العام، التي احتوت بنوداً هامة وأكثر وضوحاً وتحديداً للأهداف التي ينبغي أن تكون محوراً لإهتمام الإعلاميين، في سعيهم للتوعية والتنوير بحقوق المرأة ومفاهيم النوع الاجتماعي. ومن أبرز تلك الأهداف :

- التوعية بالأسس الشرعية والقانونية لحق وحرية المرأة في الإضطلاع بمختلف مهمات البناء الاقتصادي والاجتماعي وبأهمية مناهضة كافة أشكال التمييز التي تتعرض لها المرأة وتمكين المرأة من المشاركة الفاعلة في التنمية الشاملة .
- التوعية بمخاطر إنتشار الأمية وبأهمية وسبل مكافحتها والوقوف أمام معوقات تعليم الفتاة .
- التوعية بمتطلبات السلوك الإنجابي السليم ونشر ثقافة صحية معززة لأهداف السياسات السكانية .
- دعم حق المرأة في شغل الوظيفة العامة على قدم المساواة مع الرجل وفي رفع قدراتها التأهيلية والحصول على فرص كافية للتدريب.

[1] مصادر اللجنة الوطنية للمرأة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2. قضايـــــا المـــــرأة في الصحافـــة المقـــــروءة :

إزداد عدد الصحف المختصة بقضايا النساء من ثلاث صحف إلى خمس، وتزايد عدد الصحف الرسمية والأهلية التي تفرد صفحات خاصة بالمرأة لتناول قضايا تنموية كمشاركة المرأة في الحياة العامة، أو صفحات تهتم بالتوعية في مجال الصحة الإنجابية، وازداد إهتمام الصحف بقضايا المرأة في المناسبات الوطنية والعالمية ذات العلاقة.

3. البرنـــــامـــج العـــــام للإعلام والاتصـــــال السكانـــــــي :

قام البرنامج بتنفيذ عدد من البرامج الإعلامية السكانية التي شملت موضوعات مثل وفيات الامهات ، تعليم الفتاة ، النمو السكاني ، النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية للمرأة. وقد وصل زمن البث لهذه البرامج الى 39165 دقيقة في الإذاعة و 9078 دقيقة في التلفزيون خلال الفترة من 2000 – 2005 م . كما بلغ عدد الموضوعات المنشورة في الصحف الرسمية والأهلية عن المرأة 2460 موضوعاً .

4. الـــــــدور الإعـــلامـــــــي للجنـــــة الـــوطنية للمـــــرأة :

تمارس اللجنة الوطنية للمرأة من خلال إدارة الإعلام والمعلومات فيها دوراً تنسيقياً مهماً مع مختلف رسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية في الشئون المتعلقة بقضايا المرأة، وتقدم الدعم الفني والإستشاري اللازم في هذا المجال، ومن ضمن الحملات التي تنفذها اللجنة مع شركائها، هي الحملات المتعلقة بمخاطر الزواج المبكر ومناصرة حقوق المرأة في التعليم والصحة والمشاركة السياسية وإدماج النوع الاجتماعي في الموازنات العامة والقطاعية .

وضمن جهود اللجنة في إنشاء وتفعيل الآليات المؤسسية المعنية بقضايا المرأة في وزارة الاعلام، تم إنشاء إدارة عامة للمرأة في الوزارة تديرها إمراة ، و إنشاء إدارتين في قطاعي التلفزيون والاذاعة تديرها إمرأتان ، و تعيين إمرأة في مؤسسة الجمهورية للصحافة كمديرة للشئون الادارية.

5. تـــــــدريـــب الإعـــــلاميـــــات :

قامت المؤسسة الإعلامية التابعة لوزارة الإعلام بتدريب (585) موظفاً وموظفة في المؤسسة خلال الأعوام 2000 – 2005 م وهي دورات في الجوانب الهندسية والفنية البرامجية والإدارية كما قامت المؤسسة بإبتعاث (35) موظفاً وموظفة للدراسة بالخارج والتأهيل الأكاديمي في مختلف التخصصات، منها هندسية وإعلامية ولغات . و في الدراسة التي أعدها منتدى الإعلاميات حول أوضاع الإعلاميات ومعوقات الممارسة المهنية لعام 2005 م اتضح أن حوالي 68.61 % من الإعلاميات حصلن على دورات تدريبية مختلفة ، لكن 16 % فقط من تلك الدورات كان في فنون التحرير والإعداد الإعلامي .
كما أقامت المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون ندوة لرفع وعي المواطنين بالحريات وحقوق الإنسان في الإعلام الإذاعي والتلفزيوني، استهدفت تنمية الحريات السياسية والمدنية والخاصة والشخصية وحقوق المرأة، و شاركت فيها اللجنة الوطنية للمرأة . أضف إلى ذلك

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ماقامت به اللجنة الوطنية للمرأة من تنفيذ 15 دورة تدريبية حول النوع الاجتماعي شارك بها عدد من الإعلاميين والإعلاميات.

6. قـــاعـــدة بيانـــات خـــاصـــة بالمـــرأة والإعـــــــلام :

أنشأت اللجنة الوطنية للمرأة منذ عام 2003 م قاعدة للبيانات عن المرأة ومن ضمنها قاعدة بيانات خاصة بالمرأة والإعلام تحتوي على الأتي :
المرأة في مواقع صنع القرار في وزارة الإعلام والمؤسسات التابعة لها ، عدد النساء العاملات في المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون، نسبة بث برامج المرأة في الإذاعة والتلفزيون ويتم كل عام تحديث هذه البيانات بعد تجميعها من المؤسسات المعنية بذلك .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الآليات المؤسسية للنهوض بأوضاع المـــــــــرأة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الآليـــــات المـــؤسسيـــة للنهـــوض بـــأوضاع الـــــمرأة[1]

يشهد الطرفان المكونان للآليات المؤسسية للنهوض بأوضاع المرأة، الحكومي وغير الحكومي، تطوراً متنامياً لقدراتهما و لوسائل عملهما. وتتسع أعداد الأطراف المكونة لكل منها، كما تتنوع أنماط الشراكة والتنسيق فيما بينهما. وتلعب المنظمات الدولية والمانحون وعدداً من المنظمات غير الحكومية الأجنبية دوراً ملحوظاً في دعم وتحفيز أنشطة هذه الآليات بإمكانيات وبوسائل متعددة .

الآليـــات الحكـــوميـــة:

ويجري التعويل كثيراً على المجلس الأعلى للمرأة وجهازه التنفيذي، اللجنة الوطنية للمرأة، لمواصلة دور المنسق والحاضن الرئيسي لعمل كثير من الآليات المؤسسية ودورها الداعم لها في بناء قدراتها المؤسسية وتطوير أدائها، وهو الدور الذي حرصت اللجنة منذ تأسيسها على أن تضطلع به وخطت في هذا الطريق خطوات حثيثة ومهمة .

وفي إطار ترسيخ اللبنات الأساسية للآليات المؤسسية للنهوض بأوضاع المرأة في دواوين الوزارات والمؤسسات الحكومية والمحافظات ، كانت جهود السنوات منذ 2000 م وحتى 2005 م قد أثمرت عن إنشاء إدارات عامة للمرأة في عدد من الوزرات والمؤسسات الحكومية واللجنة العليا للانتخابات إضافة إلى آليات أدنى بمستوى إدارة في الكثير من الوزارات والمؤسسات الحكومية. وعلى مستوى المحافظات أثمرت الجهود حتى عام 2005 م عن تشكيل فروع للجنة في خمس محافظات فقط هي : صنعاء ،عدن ،حضرموت ، الحديدة ، ذمار . وقد بدأ القبول بعمل هذه الآليات في التنامي كما بدأ بعضها يتلقى دعماً مستقلاً من وزارة المالية.

وبالرغم من المعوقات والصعوبات الكثيرة التي تعترض جهود تفعيل وتطوير عمل الآليات الحكومية المذكورة وإنشاء ماتبقى من آليات في بقية المرافق، فإن العام 2006 م قد شهد تنامياً ملحوظاً للفعاليات المرتبطة بالمهام التنفيذية المباشرة للجنة وللآليات الأدنى التابعة وهي الفعاليات التي يمكن إيجاز أهمها بالآتي :

- المشاركة في تحليل الخطة الخمسية الثالثة ، وتقرير الإنجاز السنوي لإستراتيجية التخفيف من الفقر من منظور النوع الاجتماعي .
- تدشين برنامج التمكين السياسي للمرأة في 4 محافظات وتوعية وتدريب 4622 مستفيداً من الجنسين .
- إعداد مصفوفة بالتعديلات القانونية المقترحة ورفعها إلى الجهات المختصة لإعتمادها.
- تحديث البيانات وتصنيفها حسب النوع الاجتماعي للعام 2005 م في بعض المجالات.
- تنظيم مؤتمر سنوي والمشاركة في 12 مؤتمراً داخلياً وخارجياً.
- تنفيذ 5 مشاريع .
- تنظيم 4 دورات و 14 لقاءً تعريفياً خاصاً باللجنة ونشاطها وأهدافها .
- تنظيم 29 دورة تدريبية، وإشراك متدربين عنها في 21 دورة داخلية وخارجية .

[1] مصادر اللجنة الوطنية للمرأة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- الاشتراك في 58 فعالية عامة داخل الجمهورية و 11 فعالية عامة خارجها .
- إعداد وإصدار 18 وثيقة ومؤلفاً بين تقارير ودراسات بحثية وأوراق عمل .
- وفيما يخص مهام اللجنة باعتبارها معنياً غير مباشر بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة، فإلى جانب تنفيذ الفعالية التوعوية والتدريبية بهذا الشأن بإشراف اللجنة في العام 2006 م، بدأت اللجنة ممارسة دورها كمتابع أساسي لتقارير إنجاز مهام السنة الأولى للإستراتيجية، وفقاً للمسار الثاني لآليات التقييم والمتابعة التي تحددها الإستراتيجية نفسها .

لكن الصعوبات التي رافقت خطوات إدماج مكونات الإستراتجية ضمن خطط وبرامج الجهات الحكومية وأعاقت إدارات المرأة من ممارسة أدوارها التخطيطية والتقييمية قد حالت دون التمكن من إعداد تقرير إنجاز سنوي شامل بما حققته مختلف الجهات ، لعرضه على اللقاء السنوي للمرأة. وبرغم أن عدداً من الجهات رفعت تقارير بهذا الشأن إلا أن معظمها استعرض العقبات والصعوبات بدلاً من المنجزات.

وإلى جانب التنامي التدريجي لدور الآليات المؤسسية الحكومية المشار إليها ، تنامى أيضا خلال الأعوام المنصرمة دور مؤسسات حكومية مهمة تعنى كثيراً بشؤون المرأة وتنسق أعمالها في حالات معينة مع اللجنة الوطنية للمرأة والمقصود هنا المجلس الأعلى لرعاية الأمومة والطفولة والبرنامج الوطني للأسر المنتجة ومركزالمرأة للتحوث و التدريب في جامعة عدن ومركز دراسات وأبحاث النوع الاجتماعي في جامعة صنعاء وتم فتح برنامج الدبلوم العالي تمهيدي ماجيستير في مركز المرأة للبحوث والتدريب جامعه عدن .

وقد تمحورت فعاليات مختلف الآليات الحكومية خلال عام 2006 م على الأهداف والإجراءات المرحلية التي تضمنتها الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة 2006 – 2010 م وهي الأهداف التي أثبتت تجربة العامين الماضيين أن استيعابها والقبول بإدماجها ضمن خطط الجهات، يتطلب إلى جانب الكثير من الفعاليات التوعوية، جهوداً مضاعفة وإجراءات ملزمة تسهم في إقرارها والترويج لها وفرضها ، الحلقات الأعلى في السلم الإداري الحكومي، بدءاً بمجلس الوزراء. فلا تزال نسبة عالية من المعينات كمديرات لإدارات المرأة في الوزارات يعانين من التهميش والحرمان من المشاركة الفعلية أو حتى إبداء المشورة في أعمال التخطيط وإعداد الموازنات السنوية وغيرها ... ولم تتخذ حتى الآن خطوات جادة للإدراج القانوني لهذه الإدارات ضمن الهيكل الرسمي للوزارات وتحديد اختصاصات واضحة وملزمة لشاغليها ، واعتماد المخصصات اللازمة لتشغيلها . وقد كان لتدني الخبرة والكفاءة لدى بعض المعينات كمديرات لتلك الإدارات، أثره المباشر في قبولهن للتعيين الشكلي في مثل هذه المواقع الهامة، دون ممارسة أي اختصاص ذي تأثير يذكر.

و بهدف البدء بالمتابعة السنوية لمتغيرات وضع المرأة، عبر عدد من المؤشرات الموضحة لمستوى تحسين أوضاع النساء العاملات في الوزارات و المؤسسات الحكومية، يشرع تقرير 2006 بعرض الجدول التالي المبين لتلك المؤشرات ((علماً بأن الأرقام المعروضة هي فقط للوزارات التي تجاوبت في تقديم المعلموات)).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جدول رقم (34)
بعض مؤشرات متغيرات الوضع الوظيفي للعاملات في أجهزة الدولة خلال العام 2006م

الجهة	عدد الموظفين		الدرجات الوظيفية						تغيرات العام 2006								وضع إدارة المرأة	ملاحظات
			مدير عام و ما فوق		مدير إدارة		أدنى		التوظيف		الترقيات		التدريب		التقاعد			
	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ		
رئاسة مجلس الوزراء	637	57	311	24	50	20	276	13	--	--	--	--	--	1	--	--	--	لا توجد
رئاسة الجمهورية	244	41	89	6	71	22	84	13	--	--	--	--	--	--	--	1	إدارة عامة	
وزارة النفط	12544	1037	145	5	13	3	--	--	255	16	3	--	2816	274	3	--	إدارة عامة	
وزارة التخطيط و التعاون الدولي	275	54	4	[1]2	--	--	--	--	--	--	157	27	15	8	13	5	إدارة عامة	
وزارة التعليم العالي و البحوث	135	16	14	1	19	1	21	0	6	2	--	--	34	11	--	--	تكليف	
وزارة العدل	5341	490[2]	20	8	21	51	1	3	--	--	--	56	504	73	212	34	إدارة عامة	
وزارة الأشغال العامة و الطرق	1170	77	8	1	58	1	11	1	--	--	--	--	39	5	28	2	إدارة عامة	
وزارة الشئون القانونية	--	28	7	1	--	--	--	--	--	--	1	2	2	3	1	1	إدارة عامة	
وزارة الشباب و الرياضة	375	62	50[3]	10	--	--	--	--	--	--	--	--	651	160	23	6	إدارة عامة	تنشيط الإدارة و إعتماد موازنة خاصة بها من صندوق النشئ و الشباب.
وزارة الزراعة	1322	100	--	[4]1	--	1	--	--	--	--	--	2	--	7	131	4	إدارة عامة	
وزارة الداخلية	--	2273	--	0	--	5	--	21	--	--	--	21	--	418	--	12	إدارة عامة	
وزارة الأوقاف و الارشاد	500	43	--	--	--	--	--	--	51	19	--	--	--	--	--	--	إدارة	
وزارة الاتصالات و تقنية المعلومات	96	8	--	--	--	--	--	--	3	1	2	0	--	--	--	--	تكليف	

[1] عدد الموظفات اللاتي تم تعيينهم كمدير عام في 2006
[2] منهم 68 قاضية و414 إدارية
[3] المناصب القيادية (لا يوجد تفصيل بالدرجات الوظيفية)
[4] لأول مرة تقليد موظفة منصب مدير عام

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وزارة الإعلام	258	31	8	4	7	0	243	27	--	--	--	--	--	--	1	--	إدارة عامة	--	
ديوان المؤسسة العامة للإذاعة و التلفزيون	257	27	32	3	3	0	85	18	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	لا يوجد

ديوان المؤسسة العامة للإذاعة و التلفزيون	257	27	32	3	3	0	85	18	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	لا يوجد
مركز التوثيق الإعلامي	37	14	2	0	11	1	29	21	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	لا يوجد
معهد التدريب و التأهيل الإعلامي	27	20	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	
الفضائية اليمنية (صنعاء)	--	--	8	0	44	1	79	20	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	
وزارة الخدمة المدنية و التأمينات	--	44	--	1	--	3	--	40	8242	2337	40	4	301	1046	73	380	تكليف	--	
وزارة الشئون الاجتماعية و العمل	270	72	--	--	2	2	--	--	--	--	--	4	5	6	0	18	إدارتين عامتين	1	إدارة عامة للمرأة و الطفل و إدارة عامة للمرأة العاملة
وزارة الخارجية و المغتربين	139	47	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	0	2	1	--	تكليف	0	
المجلس الوطني للسكان	59	13	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	0	32	37	0	إدارة عامة	0	دمج مكون النوع الاجتماعيفي برنامج العمل السكاني للفترة 2006-2010
وزارة التعليم الفني و التدريب المهني	--	--	--	4	--	--	--	--	--	--	--	--	2	--	--	--	إدارة عامة	--	
وزارة الثروة السمكية	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	إدارة عامة	--	
وزارة الصناعة	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	إدارة	--	
وزارة المالية	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	تكليف	--	
وزارة حقوق الانسان	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	تكليف	--	
وزارة الثقافة	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	لا توجد
وزارة الدفاع	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	لا توجد
وزارة السياحة	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	لا توجد
وزارة النقل	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	تكليف	--	
وزارة المياه و البيئة	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	لا توجد
وزارة الكهرباء	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	لا توجد
وزارة الإدارة المحلية	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	إدارة عامة	--	
وزارة الصحة	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	إدارة عامة	--	

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الآليـــــات غيـــر الحكـــوميـــــة:

تشهد هذه الآليات بدورها نمواً ملحوظاً يظهر من خلال تنوع أنشطتها خلال السنوات الأخيرة وتزايد أعداد المنظمات ذات البناء المؤسسي المتنامي والمؤهل و من خلال توسيع علاقاتها وأنشطتها المنظمة. و المنظمة الأبرز بين هذه الآليات هي إتحاد نساء اليمن بفروعه المنتشرة في كافة المحافظات والتي تغطي في أنشطتها مجالات خدمية وتنموية متعددة كمحو الأمية والصحة ومكافحة الفقر والأمومة والطفولة ورعاية الأسرة وغيرها، وهي المجالات التي تزايد مؤخراً عدد المنظمات الناشطة فيها وبالذات الصندوق الاجتماعي للتنمية، و جمعية تنمية المرأة والطفل soul، وجمعية الإصلاح الخيرية، ومؤسسة الصالح للتنمية، وجمعية رعاية الأسرة اليمنية، والاتحاد التعاوني الزراعي، وجمعية التحدي للمعاقات ، وغيرها...

وأظهرت العديد من المنظمات النوعية الحقوقية والمهنية فعالية أكبر في أنشطتها التوعوية والتدريبية والحمائية للنساء وغيرهن من شرائح المجتمع وأبرز هذه المنظمات هي :
مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان ، منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، المرصد اليمني لحقوق الإنسان ، ملتقى المرأة للدراسات والتدريب ، منتدى الإعلاميات ، مكتب سيدات الأعمال ، منظمة صحفيات بلا قيود ، مركز اللغات العالمية للفتيات ، المؤسسة العربية لحقوق الإنسان ، الجمعية اليمنية للصحة النفسية ، مركز مساندة قضايا المرأة ، جمعية المرشدات ، جمعية الكشافة ، المؤسسة العربية لمساندة قضايا المرأة والحدث ، و وحدة المرأة باتحاد نقابات الجمهورية و مؤسسة دعم التوجه المدني و المدرسة الديمقراطية و الثيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق و الحريات (هود)، والمنتدى الاجتماعي الديمقراطي وغيرها. وتتجاوز أعمال هذه المنظمات قضايا المرأة والتمييز ضدها لتشمل الكثير من المجالات المتعلقة بتحسين أوضاع الفقراء و حماية الحقوق و المناصرة و التوعية.

و هناك مشاركة في تعزيز الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة يقوم بها المانحون و المنظمات الدولية ومنظمات غير حكومية أجنبية أبرزها:

- أوكسفام
- مشروع الفرص المتكافئة GTZ
- الإتحاد الأروبي
- المنظمة اليابانية NICCO
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP
- اليونيسف
- UNFPA
- البنك الدولي
- الهلال الاحمر الاماراتي
- منظمة كير CARE
- المنظمة السويدية رادابارنن
- المعهد الوطني الديمقراطي NDI
- و سفارات عدد من الدول الأجنبية و غيرها الكثير.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

توصيات التقرير

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

توصيات التقرير

أولاً: في مجال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة يوصي التقرير بالتالي:

1) ضرورة تفاعل كل الأجهزة و الهيئات الرسمية و غير الرسمية لتنفيذ الالتزامات الملقاة عليها ضمن أهداف الاستراتيجية كل في مجال إختصاصه، حتى يتحقق تقدم حقيقي و ملموس في حياة النساء.
2) استحداث آليات قانونية – إدارية، تلزم كافة الجهات الحكومية المعنية بالتنفيذ، بأن تدمج أهداف الإستراتيجية ضمن خططها، بحيث تصدر الالتزامات عن مجلس الوزراء و تعمل الوزارات على إنفاذها بقرارات وزارية.
3) تمثيل اللجنة الوطنية للمرأة في آليات متابعة و مراقبة تنفيذ الخطة التنموية العامة على المستويين المركزي و المحلي.
4) تكثيف فعاليات التوعية بالإستراتيجية و نشرها عبر مختلف الجهات و في مقدمتها وسائل الإعلام، على أن يتم التركيز على أهمية تطبيق الموازنات المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي، و إشراك إدارات المرأة في التخطيط و إعداد الموازنات كمداخل عملية لتنفيذ الإستراتيجية.
5) إعتماد مصادر دعم إضافية متنوعة (داخلية و خارجية) للقطاعات ذات الأولوية كالتعليم و الصحة و العمل لتضييق فجوة النوع الاجتماعي في هذه المجالات.

ثانياً: في مجال ترسيخ الآليات الحكومية المعنية بالنهوض بأوضاع المرأة يوصي التقرير بما يلي:

1) تعزيز دور اللجنة الوطنية للمرأة و جهودها على أعلى المستويات كآلية حكومية معنية بقضايا المرأة و الاستمرار في الدعوة لرفع مستوى تمثيل هذه الآلية إلى مستوى وزارة أسوة بكثير من الدول الشقيقة و الصديقة.
2) التزام كافة الوزارات بإدراج المرأة ضمن هياكلها و موازناتها لتقوم بأداء مهامها وفق اختصاصاتها المبينة في قرارات إنشائها وفقاً لمقتضيات و آليات تنفيذ استراتيجية تنمية المرأة.
3) رفع أو اعتماد تنمية المرأة المخصصات المالية الكافية لفروع اللجنة الوطنية للمرأة في المحافظات لتمكينها من تنفيذ أنشطتها في دعم تنمية المرأة في المناطق الحضرية و الريفية. و كذلك دعم جهود منظمات المجتمع المدني التي تعمل بفعالية في تلك المناطق. لتنشيط و تطوير أعمال مختلف الآليات الحكومية المعنية بالنهوض بأوضاع المرأة و الذات في المناطق الريفية.

ثالثاً: في مجال توسيع المشاركة السياسية للمرأة يوصي التقرير بالآتي:

1) مواصلة استخدام كافة أساليب الضغط، و الدعم و المناصرة الشروعة لإلزام القيادات الحزبية و الشرعين و صناع القرير الرسميين بتحويل الوعود و القبول المبدئي بنظام الحصص النسبية المؤقتة لتوسيع مشاركة المرأة إلى مشاريع عملية تبدأ بإقرير التعديلات التشريعية اللازمة لدلك قبل حلول المواسم الانتخابية.
2) على الأحزاب السياسية الفاعلة أن تبادر للخوض في حوارات جادة للوصول إلى توافقات أكثر عملية، تمهد من الوقت الحالي لتسوية الأرضية السياسية و القانونية لاستتراك النساء

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بأعداد كبيرة في الانتخابات البرلمانية المقبلة، و ضمان تمثيلهن بنسبة لا تقل عن 15% و تساعد على التبني المبكر لبرامج ترويج و تأهيل و إعداد لأكبر عدد من الشخصيات النسوية القادرات على خوض هذه التجربة.

3) على الحركة النسوية بما في ذلك اللجنة الوطنية للمرأة و كل منظمات المجتمع المدني أن تأخذ زمام المبادرة في ممارسة الضغط و التأثير و مواصلة أعمال الدعم و المناصرة و الحشد و التأييد لقضية زيادة تمثيل النساء في مختلف الهيئات المنتخبة و غير المنتخبة في الدولة.

رابعاً: في مجال إدماج المرأة في سوق العمل و توسيع فرصها للوصول إلى الموارد يوصى التقرير بما يلي:

1) حث المؤسسات الحكومية و القطاع الخاص، باعتماد المزيد من الموارد المسخرة لتأهيل و تدريب النساء، و نشر صناديق الإقراض الصغير لتعزيز قدرات النساء على المنافسة في سوق العمل، و زيادة فرص وصولهن إلى الموارد.
2) تصدي إدارات المرأة و المنظمات الحقوقية، و كشفها لحالات التمييز ضد النساء العاملات في مجال الحق في التوظيف، و الأجر المتساوي و الترقي و التدريب أثناء العمل و الحق في التأمين الصحي و الضمان الاجتماعي أسوة بالعاملين الرجال.
3) التزام المؤسسات و الشركات التي تعمل فيها أمهات بأعداد تفوق الخمسين بتأمين مراكز رعاية (حضانات و رياض) لأطفال العاملات في أماكن العمل نفسها وفقاً لقانون العمل المعدل رقم (5) لسنة (2003).
4) تنفيذ توجهات الخطة الخمسية الثالثة بزيادة نسبة اليد العاملة النسوية بنسبة نمو سنوية قدرها 5% مع التركيز على زيادة توظيف النساء في قطاعي التعليم و الصحة في المناطق الريفية.
5) دعم الأعمال الصغيرة للنساء مالياً و فنياً و تشجيع جهودهن في التنمية المجتمعية.

خامساً: في مجال تعزيز دور وسائل الإعلام في دعم قضايا المرأة و التنمية يوصي التقرير بما يلي:

1) التناول الأكثر فعالية لقضايا النوع الاجتماعي في وسائل الإعلام خاصة المسموعة و المرئية و إفساح مجالات أوسع لتقديم الصورة المتوازنة و الايجابية عن المرأة.
2) إتاحة فرص حقيقية للإعلاميات الكفوءات للوصول إلى مواقع صنع القرار الإعلامي و كسر الاحتكار لهذه المواقع من قبل الرجال، و الاشتراك الأوسع في صياغة مضامين الخطاب الإعلامي.
3) تكثيف الآليات المؤسسية المعنية بقضايا المرأة و النوع الاجتماعي و اعتمادها على وسائل الإعلام المرئية و السموعة، لتيسير سبل وصول رسائلها إلى جمهور عريض من المستهدفين تشكل الأميات و الأميون و سكان الأريف غالبيتهم العظمى.
4) تبني حملة تشترك فيها المنظمات المدنية و الحكومية المعنية، للمطالبة بإدراج برامج التوعية بمخاطر الزواج المبكر ضمن عمل أكثر الجهات تأثيراً على الرأي العام و على النشء و الشباب و بالذات وزارة الإعلام.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سادساً: في مجال المساواة في الحقوق و إزالة مختلف أشكال التمييز ضد المرأة يوصي التقرير بالآتي:

1) مناشدة مجلس النواب، بإقرار مقترحات التعديلات القانونية التي تمت الموافقة عليها في مجلس الوزراء دون إبطاء.
2) مناشدة مجلس الوزراء و النواب لاستكمال الإجراءات الضرورية لإقرار التعديل القانوني المقترح على المادة (18) من قانون الأحوال الشخصية رقم (20) لسنة 1992 و تعديلاته و المتعلق بتحديد سن الزواج.
3) تبني اللجنة الوطنية للمرأة بالتعاون مع الجهات المختصة و الناشطين الحقوقيين مشروعاً أوسع لتعديل القوانين المستملة على نصوص تمييزية ضد المرأة على أن تبدأ بقانون الأحوال الشخصية الذي يحتاج إلى تعديلات كبيرة و إعادة إصداره بحلة جديدة تكرس بالمطلق مبدأي العدل و المساواة.

سابعاً: في مجال الصحة يوصي التقرير بالآتي:

1) النشر الواسع لقرار مجانية الولادة في أوساط مسئولي المرافق الصحية و توعية المواطنين بمضمون القرار و بضرورة التصدي لأي تحايل على تطبيق القرار.
2) توفير الميزانيات الحكومية الكافية لخدمات التوليد بما في ذلك الأدوية و المعدات و المستلزمات الصحية و الإدارية في كافة المرافق الصحية القائمة، و نشر خدمات الطوارئ التوليدية لتصل إلى المناطق النائية و المحرومة من المرافق الصحية.
3) استحداث نظام التأمين الصحي الوطني (بتمويل حكومي)، بإعتباره الوسيلة الأنسب حالياً لتغطية تكاليف الرعاية التوليدية للأمهات الفقيرات.
4) زيادة التغطية لوسائل تنظيم الأسرة و توفيرها مجاناً للفئات الفقيرة.
5) التنفيذ الفعال لإجراءات و تدابير تخفيض وفيات الأمهات وفقاً لسياسة الخطة الخمسية الثالثة.

ثامناً: في مجال التعليم يوصي التقرير بما يلي:

1) الاهتمام بزيادة عدد المدارس و الكادر التدريسي لمدارس الفتيات في التعليم الأساسي و الثانوي و خاصة في الريف.
2) تكثيف جهود الجهات الحكومية المختصة، و المجتمع المدني، و تخصيص المزيد من الموارد و الجهد التطوعي، لمكافحة الأمية بوتائر عالية و أسرع ليصل أعداد المتحررين سنوياً إلى عشر أضعاف العدد الراهن.
3) رفع معدلات الإنفاق على التعليم الفني و التدريب المهني و تشجيع التحاق الفتيات بمعدلات أعلى في التخصصات التي تلبي احتاجات سوق العمل بالنسبة للفتيات.
4) الاهتمام بالمبدعات من الفتيات اللاتي يحققن إنجازات دراسية متميزة في مختلف مراحل التعليم و تحقيق التكافؤ بين البنات و الأولاد في الابتعاث إلى الخارج من حيث وجهة الابتعاث و مواضيع التخصص.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فريق إعداد التقرير

د/ عبد القادر البناء	رئيس الفريق – محرر التقرير
أ/ رشا جرهوم	التصنيف و التحليل للبيانات و المتابعة الفنية

فريق جمع البيانات و أعمال السكرتارية و الطباعة:

أ/ انتصار شاكر

أ/ إكرام الرقيحي

أ/ منال الفاتش

أ/ سماء نبيل

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com